اقتصاد العولمة

انبهار أم انهيار

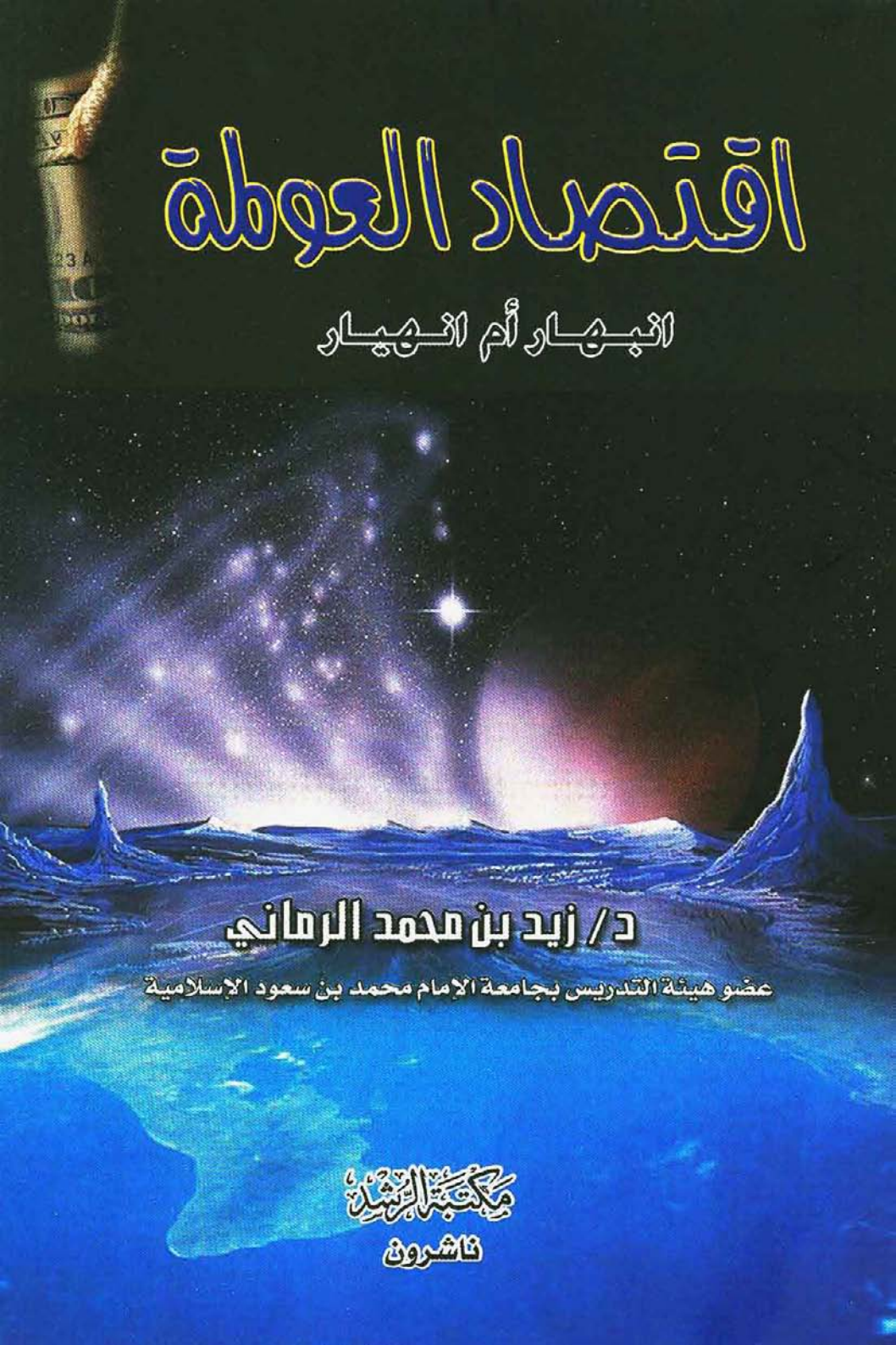

د/ زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد

ناشرون

ⓒ مكتبة الرشد ، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرماني ، زيد محمد

اقتصاد العولمة انبهار ام انهيار ؟ .- الرياض .

... ص ؛ .. سم

ردمك : ٥- ١٤٤ - ٠١ - ٩٩٦٠

١- الاقتصاد الدولي ٢ - العولمة أ - العنوان

ديوي ٣٣٠,٠٥ ٢٢/٣٣٤٢

رقم الإيداع : ٢٢/٣٣٤٢

ردمك : ٥- ١٤٤ - ٠١ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٣ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa

www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣١٤

* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧

* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٣٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: - مكتبة الرشد - حولي - هاتف: ٢٦١٢٣٤٧

* القاهرة: - مكتبة الرشد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥

* بيروت: - الدار اللبنانية - كورنيش المزرعة .

اقتصاد العولمة
انبهار أم انهيار

إعـداد

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشـر

مكتبـة الـرشـد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا نعدو الحقيقة، إذا قلنا إنّ هناك سيلاً أشبه بالطوفان في الأدبيات التي تتحدث عن موضوع العولمة. فلم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الاقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الاجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين وعلماء البيئة.

ذلك لأن قضية العولمة لها من الجوانب والزوايا الكثيرة ما يثير اهتمام كل هؤلاء.

بَيْدَ أنه وفي وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن ظاهرة العولمة، يكاد المرء أن يحار في كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة أنّ كل كاتب عادة ما يركّز تحليله على جانب معين من العولمة، مثل الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي أو الإعلامي.

ومن ثم، فقد أصبح يوجد الآن ما يشبه التخصص في تناول قضية العولمة.

يقول د. رمزي زكي في تقديمه للكتاب «فخ العولمة» لـ هانس بيترمارتين وهارالدشومان، إنّ العولمة ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية.

فما زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين، إلاّ ملامح حياة اقتصادية واجتماعية، هي في الحقيقة عودة

للأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي، وهي كذلك أمور سوف تزداد سوءاً مع سرعة تحرك عجلات العولمة.

يقول بيتر مارتين وشومان في كتابهما السابق مثلاً: في القرن القادم سيكون هناك فقط ٢٠٪ من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية ٨٠٪ فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير. إنه مستقبل مخيف.

إنّ الاعتقاد بأن العولمة هي من قبيل الحتميات الاقتصادية والتقنية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، اعتقاد غير صحيح.

بل إن العولمة إرادة سياسية تعبِّر عن مصلحة الشركات دولية النشاط.

فقد أدت العولمة إلى انصهار مختلف الاقتصادات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد بعد أن صار العالم سوقاً واحدة، وإن التجارة العالمية نتيجة لذلك تبدو وكأنها في نمو مطرد يستفيد منه الجميع، بعد أن غدا العالم قرية كونية متشابهة، وخاصة بعد الدور الذي لعبته الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت ومختلف أشكال ثورة الاتصالات.

ومن العجيب ما يزعمه بعض الباحثين من أن الجزء الأعظم من العالم يتحول -بخلاف التوحد والعالمية- إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة. وأنّ مساعدات التنمية التي كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت في خبر كان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وموت حوار الشمال والجنوب ودخول الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية.

والحقيقة، فإنه مع نمو العولمة يزداد تركّز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له.

فهناك قرابة ٣٥٨ ملياردیراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة، أي ما يزيد على نصف سكان العالم.

كما أن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية.

ويوازي هذا التفاوت العالمي تفاوت آخر محلي داخل كل دولة. حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأكبر من الدخل الوطني والثروة الوطنية، في حين تعيش غالبية السكان على الهامش.

والمشكلة، أن هذا التفاوت الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد المحلي، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات في رأي منظّري العولمة مطلوباً في حلبة التنافس العالمي.

ثم، فإنه ومع تسارع عمليات العولمة، فإنّ بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر مثل العالم الثالث، والتحرر، والتقدم، وحوار الشمال والجنوب، والتنمية الاقتصادية، لم يبق لها في دنيا العولمة أيّ معنى، خاصة أن العالم المتقدم أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية.

وقد ارتبطت العولمة بتحرير السواق المالية والنقدية، وبالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسيّر العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان نتيجة لذلك أن الكتلة النقدية لم تعد خاضعة للسلطة النقدية المحلية (البنك المركزي).

فعمليات دخول وخروج الأموال، وعلى نطاق واسع بالمليارات، تتم في ومضات سريعة على شاشات الحاسب، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات.

وختاماً فإني أطلق صرخة تحذيرية من فخوخ العولمة. فإن المنافسة المعلولمة أصبحت تطحن الناس طحناً، وتدمّر التماسك الاجتماعي والبناء الثقافي، والأصول الفكرية، والقيم التربوية، والقواعد الأدبية، والنظريات الاقتصادية، فعملت على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس، وتدمير الاستقرار الاجتماعي ونشرت الفقر والمرض والبطالة والخوف وتلوث البيئة..

المؤلف
د. زيد بن محمد الروماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢
السعودية -الرياض: ١١٤٥٨

ظاهـرة العـولمـة

يتـم فـي أغلـب الأحـوال تنـاول العولمـة كظـاهرة اقتصاديـة، تتحـدد خصائصها في بروز الأسواق العالمية للسلع ورؤوس الأموال، وفـي إيجـاد نظم الإنتاج المدّمجة. لكن العولمة تتطلـب وجـود عنـاصر مجتمعـة أكـثر شمولاً لا تقتصر على البعد الاقتصادي وحده.

فالعولمـة تعمـل علـى انتقـال الأفكـار والمعلومـات والأمـراض والمشكلات الاجتماعية، لكن أثرها الحاسم يتمثل فـي كونهـا تعمـل علـى إنتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود القومية.

وبشكل عام، فإن عملية العولمة تقدّم المظاهر نفسها في المكـان الـذي تتبدّى فيه، بما أنّ كوكب الأرض ليس «كُـلاً» واحـداً كمـا يريـد لنـا بعـض المنظرّين والمفكرين أن نتصور.

ومع ذلك، لم تعمل العولمة على إيجاد عالم موحّد، فهي ليست مرادفاً لتعبير «عالم واحد». بل هي تتجّه أكثر فأكثر إلى إيجاد نظام متشابك لعوالم متصلة أي مرتبطة فيما بينها.

وبالشكل نفسه، فالعولمة الثقافية لا تنتـج ثقافـة عالميـة، ولكنهـا تنتـج بالأحرى كوكباً تختلط فيه الثقافات، وتتعايش أو تتصارع.

وفي المقابل، نجد الشيء نفسه بالنسـبة للإنـترنت. فشـبكة الاتصـالات العالمية عملت على توالد أسواق «الغسن»، وأسواق الجماعات الصغيرة.

فلم تعد العولمة -بناء على ما سبق- تحدّياً اقتصادياً أو سياسياً أو تقنياً، ولكنها تمثل بالإضافة إلى ذلك تحدياً للفكر الإنسـاني عامـة وبالتـالي هـي تحدّ للتعليم والتربية والثقافة والفكر.

وعليه، فإن من واجبات النظرية التربوية أن تلتفت باهتمام إلى آثار العولمة على تلك الجوانب الفكرية الإنسانية.

ومن ثم، يجب ألاّ نتخيّل العولمة على أنها لعبة نتيجتها إيجابية بالقطع. فالسوق العالمية لا تمحو الفوارق بين الدول. وتفاعل البلدان المختلفة لا يأتي بالضرورة بالسلام. فهي تعني أنه في حالة المنافسة، لن يكون هناك منتصر حقيقي.

ولا يتردد بعض المفكرين في النظر إلى العولمة باعتبارها نوعاً من النهضة. يقول جورج تادونكي: أحد الجوانب الأكثر ظهوراً للعولمة هي سرعة انتشار النماذج الثقافة الخارجية التي عملت على نقل المظاهر الديمقراطية.

وعلى الرغم من الثورة المعاصرة في المواصلات والاتصالات، والتقدم المحسوس الذي أحرزته عملية تحرير التجارة العالمية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، فإن الاقتصادات الوطنية لا تزال معزولة عن بعضها بعضاً بدرجة كبيرة. وتتضمن هذه العزلة حقيقة مهمة أكدها الباحث الاقتصادي بول كروجمان وهي أنّ العولمة ليست هي السبب فيما تعانيه غالبية الحكومات في الغرب الصناعي المتقدم من متاعب ومشكلات، وبالقدر الذي يتصوره الناس عموماً. يقول داني رودريك: إنّ الفرضية القائلة: إن الاقتصادات المحلية أصبحت غارقة في سوق عالمية موحدة عديمة الملامح، فرضيةٌ غير صحيحة.

كما أنّ المخاوف المثارة من جراء سياسات العولمة بدت في الظهور العلني أكثر فأكثر فبينما تزيد العولمة الطلب على الإنفاق الاجتماعي فإنها (أي العولمة) تتسبّب في الوقت نفسه في الحد من قدرة الحكومات على

استجاوب الفعّال مع هـذا الطلـب. ويـترتب علـى ذلـك أنـه كلمـا تتعمـق العولمة يتآكل الإنفاق الاجتماعي المطلوب للإبقاء على الأسواق المحليـة مفتوحة أمام التجارة العالمية.

ومن ثم، فإن السؤال المطروح هـو: كيـف يمكـن تخفيـف التوتـر بيـن العولمة من جانب، والضغوط المبذولة لتقليل المخاطر مـن جـانب آخـر؟ ذلك أنه إذا غفلنا عن إدراك الدور الحيوي الذي لعبـه الإنفـاق الاجتمـاعي في التوسع التجاري، وتركت شبكات الرعاية الاجتماعية لتذوي، فإن ذلـك سيؤدي إلى تآكل الإنفاق المحلي المحبِّذ للأسواق المفتوحة.

إنّ التوترات التي يمكن أن تحدثها العولمة باسـتمرار توتـرات حقيقيـة، بَيْدَ أنها توترات دقيقة، والمصطلحات المتداولة في النقاش الدائر حولها لا تسـاعد كثـيراً علـى فهمهـا. فعبـارات مثـل «منافسـة الأجـور المنخفضـة» و«تمهيد ساحة اللعب» و«السباق نحو القـاع» ليسـت إلا عبـارات مضلّلـه، غالباً ما تتسبّب في أن يُسيء الناس فهم القضايا الحقيقية. إن الحاجـة ماسـة إلى لغة نقاش أكثر ذكاء وأقدر على التعبير عن الاختلافـات وعـن المعـاني التي لا تزال غير واضحة.

جاء في كتاب «عالم واحـد. جـاهز أم غـير جـاهز -المنطـق السـحري للرأسمالية العالمية» لمؤلفـه وليـم جريـدر: إنّ التوسـع العـالمي للأسـواق يضعف التماسك والترابط الاجتماعي، ويفضي إلى أزمة اقتصادية وسياسية كبرى.

ومع ذلك، يجب ألاّ نفزع من العولمة، كما يجـب ألاّ نأخذهـا مسـلّمة، فالعولمة تفتح آفاقاً وتنتج فرصاً لأصحاب المهارات والمؤهلات لتمكّنهـم مـن الحركـة والازدهـار فـي الأسـواق العالميـة. كذلك يمكـن أن تساعـد

العولمة الدول الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر.

بَيْدَ أن للعولمة، من الجانب الآخر، ضغوطاً لخفض أجور العمال غير الفنيين في الدول الصناعية المتقدمة، وتفاقم الإحساس بتناقض الأمان الاقتصادي، وتعرض أشكالاً من النظم المجتمعية للخطر، وتضعف مظلات الضمان الاجتماعي.

إنّ أسباباً وجيهة تدعو إلى القلق من مستوى الجدل الدائر حول العولمة. فالمجنّدون للتوحّد العالمي يقفون ضد خصوم العولمة باعتبارهم حمائيين أي من دعاة رفع الضرائب على الواردات لحماية الإنتاج المحلي، ولا يفهمون مبدأ الميزة التفاضلية وقوانين التجارة ومؤسساتها.

بينما يعمد منتقدو العولمة من الجانب الآخر إلى اتهام الاقتصاديين وخبراء التجارة بضيق الأفق التكنوقراطي، ويرون أن الخبراء الاقتصاديين مفتونون بالنماذج الاقتصادية الغربية التي يبتدعونها، ولا يجيدون التعامل مع الحركة الواقعية للعالم.

وحصيلة الجدل لا يعدو أن يكون كثيراً من المشادات العدائية، وقليلاً مما يمكن أن يتعلمه أحد، من كلا الجانبين.

وسيستمر الجدل حول «العولمة»، وستبحث أسئلة عديدة عن إجابات سديدة، ومن مثل: هل العولمة، كما يعتقد غالبية الباحثين الاقتصاديين وكثير من صانعي السياسات، مصدر للنمو والازدهار الاقتصادي؟ أم هي خطر على الاستقرار الاجتماعي والنظام البيئي؟ وهل حققت العولمة تقدماً كبيراً إلى الدرجة التي أصبحت فيها الدول الوطنية عاجزة بالفعل عن ترتيب شؤونها الاقتصادية واستخدام أدواتها السياسية لدعم برامجها الاجتماعية؟ وهل نقل الأنشطة الصناعية إلى بلاد العمالة الرخيصة يتسبّب

في إضعاف القوة الشرائية العالمية، ومن ثم يُوجد فائضاً سلعياً يمتد من السيارات إلى الطائرات؟

وختاماً أقول: رغم ما قيل قديماً ويقال حديثاً وسيقال مستقبلاً، فإن العولمة ربما لا تكون إلا إحدى المصطلحات العالية الرنين التي ليس لها كل هذه النتائج!!!..

عقد العولمة

سيتحدّد شكل التنمية في بداية القرن الحادي والعشرين بالعولمة وتعزيز الاتجاه إلى المحلية. ورغم أن هاتين القوتين تتيحان للبلدان الفقيرة فرصاً للنمو لم يسبق لها مثيل، فقد تفضيان أيضاً إلى الاضطراب السياسي والاقتصادي إذا لم تتم تقوية الأطر المؤسسية.

يقول شاهد يوسف -مدير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م: منذ نشأة الدولة القومية الحديثة فإن البلدان تذهب وتجيء بين السعي إلى التكامل الأوثق مع باقي العالم (العولمة) والانسحاب إلى الانعزالية والحمائية في نفس الوقت الذي تسعى فيه الفئات المحلية إلى قدر أكبر من الاستقلال (المحلية).

بَيْدَ أن تأثير العولمة والمحلية -رغم التاريخ الطويل لهما- ظل ضعيفاً وعابراً إلى الآن. وقد تميّزت العقود الختامية للقرن العشرين عن الفترات السابقة بالتعجيل المذهل للعولمة والمحلية.

لماذا العولمة؟!!

لقد دخلت العولمة في الخطاب المتعلق بالتنمية في بداية الثمانينات، مع نشر كتاب جون نيسبيت المعنون «الاتجاهات الكبرى: عشرة اتجاهات جديدة تغيّر حياتنا». وأصبحت هذه الكلمة الآن عملة رائجة، تدل على تطورات إيجابية مثل اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وتطورات سلبية مثل تلف البيئة وتلوثها وزيادة تعرض للبلدان للصدمات الخارجية التي تعجل بأزمات البنوك والأزمات النقدية.

ومع ذلك، فإن المرحلة الحالية من العولمة من طراز مختلف بصورة خاصة، نتيجة لازدياد حصة السلع الداخلة في التجارة والتي يجري

تصديرها الآن، وإنجازات التقنية والتغيرات في تركيب تدفقات رؤوس الأموال والدور المتعاظم للهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

ويمكن تسمية عقد التسعينات بعقد العولمة. إذ كانت الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) تضم ١٠٢ عضواً في ١٩٩٠م، وتضم منظمة التجارة العالمية التي حلّت محل (الجات) ١٣٤ عضواً في ١٩٩٩م. ونمت نتيجة لذلك التجارة في السلع والخدمات بضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات.

لقد أجبرت العولمة الدولة القومية على ما تركيز اهتمامها على قضايا فوق قومية، وحدت بصورة متزايدة من الاختيارات المتاحة لها. وفي الوقت نفسه، يجد الاتجاه إلى المحلية الدول على الاهتمام بدينامياتها دون القومية وعلى تلبية الاحتياجات المحلية. وقد تمّ تأليف عدد كبير من الكتب عن العولمة.

بَيْدَ أن المحلية لا تزال تثير الدهشة والاستغراب فما هي هذه الظاهرة؟!!.

الاتجاه إلى المحلية هو المطالبة بالاستقلال الذاتي، وللاتجاه إلى المحلية أسباب كثيرة، منها: الاستياء من عدم قدرة الدولة على تحقيق وعود التنمية، والتركز المتزايد للسكان في المناطق الحضرية. وفي عالم تقوم فيه العولمة بهدم الاختلافات الثقافية، يوجد سبب ثالث يتمثل في الرغبة في تعميق الإحساس بالانتماء إلى مكان. ويتمثل سبب رابع في احتدام المنافسة بين الوحدات دون القومية في بيئة مفتوحة، بالإضافة إلى أحجام المجتمعات الأغنى عن تقاسم الموارد مع جيرانها الأقل غنى.

ومن الظواهر التي تدفع في الاتجاه إلى المحلية وتسهم في الإحساس الناشئ بالهوية المحلية، ظاهرة الحضرنة. فمع دخولنا القرن الحادي والعشرين، يعيش نصف سكان العالم في مناطق حضرية.

منذ وقت قريب عام ١٩٧٥م كانت هذه الحصة أعلى قليلاً من الثلث، وبحلول عام ٢٠٢٥م سترتفع إلى الثلثين تقريباً.

وسيحدث أسرع تغيّر في البلدان النامية، حيث سيعيش قرابة ثلاثة أرباع الأجيال القادمة في مناطق حضرية.

وفي حين أن الحضرية بادئة في الهبوط في البلدان ذات الدخل الأعلى، فإنها تبدأ الآن في بلدان أخرى أقل دخلاً.

ومن المتوقع أن يزيد سكان الحضر بـ ١,٥ مليار نسمة تقريباً على مدى العشرين سنة المقبلة. وسوف يطرح معدل الحضرنة والأعداد المطلقة المتعلقة بها أحد التحديات الرئيسية للتنمية في القرن القادم.

من المتوقع، أن تعزّز العولمة والاتجاه إلى المحلية آفاق النمو السريع والمستديم في البلدان النامية. ذلك أن زيادة توافر السلع والتخصيص الأكثر فعالية للموارد، والتداول الأكثر حرية للمعرفة والأوساط الأكثر انفتاحاً وتنافسية، وتحديث أنظمة الإدارة والتوجيه يمكن أن تسهم جميعاً في النمو الأسرع.

بَيْدَ أن هناك مخاطر أيضاً، ينبغي الحذر منها فالعولمة يمكن أن تفضي إلى تعرض أكثر لتقلبات رؤوس المال، وانتشار الفقر والعنف والقلاقل.

في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م يستكشف البنك الدولي سبل التغير المؤسسي بالإشارة إلى القضايا الرئيسية التي سيواجهها العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين، مثل عدم استقرار الاقتصاد الكلي في

البلدان النامية، عندما تصبح أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وتغيّر المناخ، واللامركزية السياسية والمالية والوظيفية، والحضرنة السريعة.

كما يذكر التقرير أن فرص العولمة والمحلية لن يتم انتهازها، كما لن يتم احتواء المخاطر، بدون مبادرات مؤسسية على جبهات كثيرة.

ورغم أن مظاهر كثيرة للعولمة، تدفقات رؤوس الأموال والهجرة والمشكلات البيئية، قد استحوذت على الاهتمام العالمي خلال التسعينات، فقد كانت القوة الدافعة نحو الاندماج العالمي خلال أكثر من قرن هي التجارة المتنامية في السلع والخدمات.

بَيْدَ أنه عند نهاية القرن العشرين، يقف النظام التجاري العالمي عند مفترق طرق.

فهل ستزداد قوة دفع الإصلاح التجاري في قطاعي الزراعة والخدمات، وهما حاسمان بالنسبة للآفاق الاقتصادية المستقبلية للبلدان النامية؟! أم ستستسلم الدول لردة متزايدة ضد الإصلاحات، منسحبة إلى ما وراء حدودها ومبدّدة فرص التنمية؟!!.

يقول سايمون إيفنسيت: إن كل البلدان يمكنها أن تكسب أكثر مما تخسر من انفتاح أسواقها.

ومن ثم، ففي الوقت الذي تبدأ فيه جولة جديدة من المحادثات حول التجارة، ينبغي أن يتعهد المجتمع الدولي بالسعي إلى مزيد من الإصلاحات التجارية.

ختاماً أقول إن كل تغيّر تصحبه غالباً مخاطر عدة. وقد كانت أزمة شرق آسيا رسالة تنبيه إلى مخاطر العولمة، في حين تبرز الأزمات المالية التي نشأت عن تصرف الولايات المتحدة في البرازيل مخاطر الاتجاه إلى

المحلية.

بَيْدَ أن قوى العولمة والمحلية يوفّران، في الوقت نفسه الكثير من حوافز التنمية إذا أمكن التكيّف معها وتجنب سلبيّاتها.

ولهذا ينبغي علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتقليل المخاطر إلى حد أدنى، لضمان أن تكون التنمية مستقرة ومستديمة.

إن الطريق المؤدي إلى هذا المستقبل ممهّد بالمؤسسات الجيّدة عالية الفعالية والكفاءة والتقنية وذات معلوماتية متقدمة.

سمات العولمة

إنّ أهم سمات العولمة، وهي تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق المتزايد غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود، لم تكن بأي حال تطورات حتمية، بل إنها كانت أشبه بالمفاجأة للكثيرين ممن يدرسون الاقتصاد السياسي وهو الاقتصاد الذي يحوي العديد من الأمثلة على الحالات التي نجحت فيها جماعات المصالح القوية من دفع الحكومات إلى اتباع سياسات تقيّد التجارة وتقلّل من الدخل الوطني.

ونادراً ما كانت التجارة الحرة تلقى تأييداً واسعاً وقد حفل تاريخ التجارة بما يبعث على خيبة الأمل، حتى خلال العقود الخمسة الماضية التي كانت فترة لنمو مرموق في التجارة العالمية.

وقد كانت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) التي وقعت في سنة ١٩٤٧م في نظر كثير من الاقتصاديين تمثّل حلاً وسطاً. وقد حققت أكبر نجاحاتها في أوائل عقد الستينات.

وبحلول عقد السبعينات كان هناك اتفاق عام على أن (الجات) أخذت تلفظ أنفاسها.

وفي منتصف عقد الثمانينات خلص كبار خبراء التجارة مرة أخرى إلى أن (الجات) في حالة تفكك، وبدا أن جولة لأوروجواء لمفاوضات التجارة، التي بدأت في سنة ١٩٨٦م محكوم عليها بالفشل.

وفي سنة ١٩٩٣م تحدث باتريك لو - وهو من المسؤولين السابقين في (الجات)، عن ضعف النهج متعدد الأطراف في العلاقات التجارية، وعن الموت القريب (للجات) وعزا تدهور (الجات) إلى التصرفات التراكمية من جانب الحكومات.

وفي سنة ١٩٩٥م، وفي ذلك الوقت اعتقد الكثيرون أن أمريكا سوف تتجاهل منظمة التجارة العالمية، وتستمر في ممارسة قوتها بصورة منفردة.

لكن، تلك التوقعات كانت خاطئة.

فقد قبلت أمريكا أول حكم أصدرته منظمة التجارة العالمية ضدها. وفي سنة ١٩٩٧م، وعلى الرغم من انتشار التشاؤم بشأن احتمال التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف حول الخدمات المالية، تمّ التوصل إلى ذلك الاتفاق بالفعل.

وفي عقد التسعينات، بدأ عدد من البلدان النامية في تحرير حسابات رأس المال لديه، في محاولة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

يقول هارولد جيمس: رغم ذلك، أثيرت التساؤلات مرة أخرى حول الحكمة من تحرير التجارة وتحركات رؤوس الأموال؟!.

الحقيقة، أنه كثيراً ما يصوِّر الباحثون العولمة على أنها عملية لا يمكن الرجوع عنها، أي أنها طريق ذو اتجاه واحد نحو المستقبل. ولكن الدراسة المتأنية يمكن أن تؤدي إلى نتائج أقرب إلى الواقع.

لذا، ينبع رد الفعل الحالي المناهض للعولمة من مصادر رئيسية، لكل منها أشباهه التاريخية، ومن ذلك:

١- أن اقتصاد السوق والتغيّر الاقتصادي السريع لا يلائمان الصفوة. وهناك تشابه دقيق بين هذه الصفوة والفئات الأرستقراطية في أوروبا فيما قبل عصر الصناعة.

٢- أنه في فترة التحول التقني والاقتصادي السريع تكون رؤية من يخسرون أسهل من رؤية من يكسبون في نهاية المطاف، نظراً لصعوبة التنبؤ بالمستقبل. كما حدث بالنسبة للنساجين، الذين كانوا يستخدمون النول

اليدوي في القرن التاسع عشر في أوروبا. أي أن هناك دائماً احتمال أن يتمرد الخاسرون.

٣- ربما يكون دافع بعض من ينتقدون العولمة، الرغبة في فشل عملية التعاون المفيد لمختلف الأطراف، ليس لأن هذا الفشل يفيدهم، بل لأنه يضرّ بعض الأطراف الأخرى أصحاب المصالح.

٤- موقف قشرة الموز، فنحن عندما ننزلق نسبّ العالم كله، إذ عندما تقع أحداث غير متوقعة وغير مربحة يلقى الكثيرون باللوم على النظام في مجموعة ويشرعون في البحث عن أنظمة بديلة.

والإنزلاق بسبب قشرة الموز يكون أحياناً أمراً يصعب تجنّبه. ويمكن أن نتصور أن التوافق الاقتصادي الجديد سوف يواجه أزمات نقدية ومالية شديدة لا محالة لأن اقتصادات السوق اقتصادات نابضة بالحياة، لكنها تنطوي أيضاً على عوامل تدعو للقلق.

فقد أدت اضطرابات منتصف عقد التسعينات إلى زيادة المتشائم بشأن العولمة. وكما حدث في عقد الثلاثينات أصبحت الأموال الزكية خاضعة للسيطرة وليس لإزالة الضوابط.

وشرع بعض كبار المتعاملين في السوق في الدعوة إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال.

لذا، يبذل السياسيون باستمرار جهوداً مكثّفة للاهتداء إلى طريق ثالث.

لقد كان الكساد العظيم الذي أنهى التجربة العالمية الأولى في العولمة، نتيجة لنقاط الضعف المالية التي أصيبت بها نفس المؤسسات التي أنشئت لتوفير الحماية من تأثير العولمة.

ختاماً أقول: هل نحن نعيش الآن في عصر كساد حقيقي. وإذا كان الأمر كذلك فقد يترتب عليه ارتداد كامل عن تحرير الاقتصاد.

فالحذر الحذر إن العولمة في خطر، أو هي الخطر؟!!.

ثقافة العولمة

في ظل ما يعتبر التحوّل الأوسع نطاقاً للعلوم الإنسانية منذ احتلال النقد الأدبي لموقع الصدارة قبل أكثر من نصف قرن، أصبحت الثقافة موضوعاً مهماً للاهتمام الأكاديمي. وهو التحول الذي ساعد الدراسات الثقافية على أن تبرز بوصفها فرعاً معرفياً جديداً، أو على كل حال باعتبارها مزيجاً جديداً بين عدة فروع معرفية.

فالاهتمام الأكاديمي بالثقافات ينتمي إلى عملية أوسع تنتقل فيها تقنيات وأجناس وأعمال الثقافات وتتفاعل عبر الحدود الثقافية والقومية على نحو متزايد. وقد يكون من المغري أن نسمّي هذه العملية الأوسع بالعولمة.

فمنذ الثمانينات أصبح بعض المنتجات الثقافية رائجاً فعلاً على المستوى الكوني، فهي توزع وتمتّع الناس في كل مكان.

يقول سيمون ديورينج: تتخذ العولمة الثقافية إشكالاً كثيرة ولها تأثيرات عديدة مختلفة.

فالتقنيات الثقافية والشبكات الإنتاجية والتوزيعية العولمية قد ولدت المزيد من الأعمال المنتجة والمستهلكة محلياً، بدءاً من العروض الإخبارية حتى المسلسلات التلفزيونية من خلال المنتجات الثقافية المحلية المعولمة.

إنّ العلاقات بين أنواع العولمة الثقافية المختلفة وكذلك الأشكال الأكثر محلية للإنتاج الثقافي تتغير وتتفاعل باستمرار . وهو أمر صحيح خاصة على أربعة مستويات: التمويل والقوانين الحكومية والتقنية وفتنة السوق بنجوم معينين.

إن العولمة الثقافية عنصر قوي، داخل مؤسسات العولمة (الاقتصادية، السياسية، ...).

ويمكن أن نقدم تمييزاً نسبياً بين العولمة الاقتصادية والمالية والثقافية.

فالعولمة الاقتصادية تشير إلى اللامركزية عبر القومية للإنتاج والخدمات في عملية يتم من خلالها تصدير عمالة القيمة المضافة المنخفضة من البلدان الغنية لإيجاد تقسيم دولي للعمل. وهو ما يؤثر بشكل ما في الإنتاج الثقافي.

أما العولمة الثقافية، فمن أجل فهم شروط وجودها، فإننا نحتاج للقيام بالتفاته أوسع تجاه اقتصادات صناعة التسلية. إذ الواقع أن الحقيقة الأكيدة في الأسواق الثقافية المعاصرة هي الدرجة التي يهيمن بها جهاز واحد عليها: هو جهاز التلفزيون.

حيث أن مشاهدة التلفزيون لا تزال تسيطر على أوقات الفراغ في العالم أجمع. كما أن التلفزيون -أكثر من السينما- الموصول غالباً بجهاز الفيديو هو التقنية الدافعة لعملية العولمة المعاصرة للمنتجات السمعمرئية.

ومن المهم أن ندرك أن برامج التلفزيون أقل عولمة من صناعة أجهزته. كما أن تدفق الصادرات بالتأكيد لا يتسم بالتماثل، وأوضح الأمثلة في هذا المجال ما تبثه القنوات الفضائية.

ومع أنه لا يمكن اعتبار العولمة الثقافية عدواً للثقافة المحلية، ومع أن المنتج الأجنبي قد يلقى المقاومة، إلاّ أن عولمة أجهزة الفيديو المنزلية والبث المتزامن جغرافياً، وظهور النجوم العالميين، لا تزال تعمل جميعها على إضعاف العديد من الثقافات الوطنية.

ولأن صناعة سينما شعبية على المستوى الكوني نشاط تجاري ذو

مخاطر جمة وذو تكلفة عالية، فإن العولمة تجد ذاتها على نحو أكثر فعالية في التمويل.

إنّ من المهم، استيعاب الأساسات المالية والاقتصادية والتقنية للعولمة الثقافية.

فالدراسات الثقافية تهتم أكثر بتلك الأسئلة التي تركّز على: كيف ستبدو الثقافة الكونية؟ وما آثارها؟ وما الرغبات التي ستشبعها؟!.

إن هذه التساؤلات تقاوم المستقر السهل، كما يصعب تخيّل -بناء على ذلك- ثقافة عالمية موحّدة في ظل سيطرة عوالم مستنيرة.

لذا، قيل إن العولمة الثقافية تحدث في واقع الأمر على مسار أكثر محدودية أي عبر صناعة الترفيه.

إذن: ماذا عن العولمة في علاقتها بالدراسات الثقافية؟!.

يمكن القول أن العولمة بوجه عام تزيد من الأهمية الاقتصادية النسبية للإنتاج الثقافي في بلدان العالم المتقدم. وأن الدراسات الثقافية هي انعكاس أكاديمي لهذه العملية.

وبتعبيرات الاقتصاد السياسي الأكثر دقة، تصبح الصناعات الثقافية محورية الاقتصادات المركز فقط، لأن العمالة ذات القيمة المضافة المنخفضة تصدر للخارج وهي علمية قد تتعرض لبعض التشويه.

وفي ظل هذا الوضع تقوم الصناعات الثقافية بنشر حملات تسويق دائمة واستراتيجيات رقابة ترمي إلى تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى.

وفضلاً عن ذلك، فإنه داخل أسواق أوقات الفراغ التنافسية حيث الأمم المصدرة للثقافة، تتدفق كمية هائلة من المعلومات والكتابات، لكي توجه

وتتوقع الخيارات الاستهلاكية المحلية، ليس فقط فيما يتعلق بالإعلان، وإنما أيضاً ببحوث التسويق والمراجعات والكتابات الترويجية.

ومن ثم، تصبح العبارة الشائعة أن العولمة تعمل على توسيع نطاق أسواق أوقات الفراغ.

وختاماً أقول أن ما يمكن لهذا التاريخ أن يقدّمه هو أن يزودنا بمعلومات موثقة عن الكيفية التي ارتبطت بها صناعات الترفيه في السابق بجماهير الناس، وعلى الأقل بإشارة إلى العلاقات القائمة بين الصناعات الثقافية وأشكال العولمة المبكرة.

دلالات العولمة

يُعنى الاقتصاد الدولي بالعلاقات التجارية والمالية بين الاقتصادات الوطنية وأثر التجارة الدولية والتمويل الدولي في توزيع الإنتاج والدخل والثروة على مستوى العالم وفي داخل كل دولة على حدة.

وفي السنوات الأخيرة ركّز الاقتصاد الدولي على سؤال محوري واحد هو: ما الوضع الذي سيكون عليه أداء الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة، أي توحد العالم كله تقريباً في سوق عالمية أو كونية واحدة؟!.

حيث تمثل الارتباطات المتزايدة بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول منخفضة الدخل أبرز معالم الاقتصاد العالمي الجديد.

كما أنّ هذا الارتباط يعد -من وجهة نظر للمتحمسين للعولمة- بتحقيق مكاسب متزايدة لكل من جانبي توزيع الدخل العالمي بفضل زيادة التجارة والنمو الاقتصادي الأسرع، أما المتشائمون فيرون أن التكامل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة إنما ينذر بالمزيد من التفاوت في توزيع الدخل في المجموعة الأولى وبالمزيد من الاضطراب في الدول الفقيرة.

إنّ ارتباط الاقتصادات الوطنية بالنظام الاقتصادي العالمي يتعمق عبر أربع قنوات هي: التجارة، والتمويل، والإنتاج، المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية.

لذا، تخضع دلالات العولمة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية في وقتنا الراهن لدراسات مكثّفة.

فعندما بدأت العولمة في الانطلاق في العقدين الأخيرين ظهرت أشكال كثيرة ومثيرة من تدفقات رأس المال فنمت بشكل بالغ الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، وفتحت كل من الدول المتقدمة والنامية أسواقها المالية للمشاركة الأجنبية.

والآن، تجتهد كل من المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وبنك التسويات الدولية، في البحث عن معايير دولية لتحرير تدفقات الاستثمارات الدولية والسيطرة عليها.

يقول جيفري ساكس -مدير معهد هارفارد للتنمية الدولي-: ليس هناك جانب من جوانب العولمة أكثر إثارة للجدل من تأثير نمو التجارة على توزيع الدخل. فهناك مجموعة من المزاعم التي تدعي أنّ العولمة هي عامل رئيسي من عوامل زيادة التفاوت في توزيع الدخل في كل من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

في الخمسة والعشرين عاماً المنصرمة ركزت نظرية الاقتصاد الدولي على نوعين أو شكلين من التجارة: التجارة بين الصناعة الواحدة، والتجارة بين الصناعات المختلفة.

وعلى الرغم من الجهد الشاق الذي يبذله الباحثون لا يزال الاختلاف قائماً حول آثار الاقتصاد المعولم على توزيع الدخل داخل كل من الأسواق المتقدمة والنامية.

والأمر الذي لا يشك فيه أحد هو أنّ فترة العولمة الدرامية خاصة خلال الثمانينات والتسعينات قد أدت إلى تزايد الاختلال في توزيع الدخل.

والحقيقة فإن السبب في اتساع الفجوة بين الدخول له وجوه متعددة. فقد تكون التجارة أحد المتهمين، وقد تكون التغيرات التقنية مثل ثورة الحاسبات هي المسؤولة، لأنها قد تحابي العمال المهرة على حساب

العمال غير المهرة، وبالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الداخلية.

ويتفق معظم الباحثين على أنّ خليطاً من العوامل هو الذي يلعب دوراً في اتساع التفاوت في الدخول.

إنّ بعض الملاحظات المتفرقة توحي بأنّ التفاوت المتزايد لا يعتبر مشكلة الدول المتقدمة وحدها، بل ومشكلة الاقتصادات النامية. فإذا كانت أجور العمال المهرة تزيد في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فلا مفر من البحث عن أسباب أخرى لها تأثير أكبر وأكثر من مجرد الآثار التي تخلّفها التجارة بين الصناعة الواحدة.

وقد تكون التغيرات التقنية واحدة من هذه الأسباب، وسبب آخر محتمل يتمثل في إعطاء العولمة دفعة جديدة لمبدأ «انفراد الفائز بكل شيء (Winner take all) في أسواق العمل.

ولا جدال في أن للعولمة آثاراً عميقة على السياسة على مستويات كثيرة، وأهم هذه الآثار هو طمس معالم الأسواق الوطنية في تعاملها مع الأسواق العالمية.

إننا نقف الآن وسط صراع بين أربع مجموعات رئيسية من القضايا التي يجري دراستها وتمحيصها:

الأولى: هل ستكفل العولمة نمواً اقتصادياً أسرع لثلاثة أرباع البشرية (٤,٥ مليار نسمة) الذين يعيشون في الدول النامية؟!.

الثانية: هل ستؤدي العولمة إلى تطوير أم تدمير استقرار الاقتصاد الكلي؟!.

الثالثة: هل تشجع العولمة على المزيد من اختلال توزيع الدخل، وإذا كان الأمر كذلك فهل تقتصر المشكلة على العمال قليلي المهارة في

الاقتصادات المتقدمة أم أنها نتاج تكثيف قوي السوق في جميع أنحاء العالم؟!.

الرابعة: تتمثل في كيفية توفيق المؤسسات الحكومية سلطاتها ومسئولياتها على مختلف مستوياتها الإقليمية والوطنية والدولية في ضوء انبثاق السوق العالمي (الكوني)؟!.

كل ذلك قضايا جديدة وملحة، سوف تظهر كثيراً على شاشات رادارات البحث العلمي!!.

التبشير بالعولمة

الثعلب الأمريكي أغدق أمواله على النمر الآسيوي الناشئ، وكلاه بالرعاية، ليوهم سلاحف العالم الثالث بأن الرفاه مرهون بالاقتداء بالنمر السريع، لا بالدب الروسي القوي. وكادت الحيلة أن تنطلي.

فالدب الروسي يحتضر والنمر يتابع لانطلاق بأسرع مما يعدو الثعلب نفسه، والثعلب مضطر لقطع المؤونة وتصفية صديقه القديم.

أهي غابة اقتصادية. تلك العولمة التي يطالعنا بها إعلام الغرب صباح مساء، أم أن العم سام يلعب الشطرنج بأسلوب التضحية؟!.

جاء في كتاب «قراءة في أزمة دول النمور» للدكتور سمير صارم سؤال مهم هو هل كانت أمريكا وراء عملية انهيار الدول الآسيوية؟!.

ومن ثم، هل ذلك لأن دور تلك الدول قد انتهى؟ أم لأنها باتت تشكل خطراً اقتصادياً واضحاً على المصالح الأمريكية؟ إذ هي تسعى من جهة لإقامة تكتل مستقل (تكتل القوقاز الاقتصادي مثلاً) ومن جهة ثانية نتيجة الدخول الكبير والقوي لمنتجات تلك الدول إلى أسواق أوروبا وأمريكا، بحث باتت تهددها في عقر دارها.

وباعتراف الأوروبيين قبل الأزمة، فإن الاقتصاد الآسيوي سيكون معجزة القرن القادم.

وما دام النظام العالمي الجديد يتم تشييده بناء على مستوى الأداء الاقتصادي، فهذا يعني أن النمور الآسيوية كان يمكن أن تكون القوة الدافعة للاقتصاد العالمي.

وهو ما أكّده المؤرخ أرنولد توينبي في كتابه «حضارة رهن المحاكمة»

عندما قال: إن التأثير الآسيوي على الحياة الغربية سيكون أكثر عمقاً من روسيا الشيوعية، وإن حالة المدّ سوف تتحول قريباً لصالح آسيا.

كما أكّد المؤلف البريطاني روبرت بانين في كتابة «ثورة آسيا» إن منطقة آسيا تتحرك بقوة.

والسؤال المهم -مرة أخرى- ما هي أسباب انهيار دول النمور؟!.

إنّ دور الأزمات الاقتصادية والبنيوية والفساد المستشري في بعض تلك الدول، قد يكون من أسباب الانهيار.

بَيْدَ أن سرعة الانهيار الذي وصل إلى درجة التدمير، فأصاب الاقتصاد والمجتمع والقيم لا يمكن أن يكون أمراً عادياً، فلا بد أن له أسبابه الأخرى غير المحلية.

وأبرز هذه الأسباب: الوضع الدولي الجديد الذي أصبحت فيه أمريكا القوة الأولى المهيمنة.

كما باتت حرية التجارة وسهولة الدخول والخروج من الأسواق بعد اتفاقيات «الجات» وبروز ظاهرة العولمة، عوامل أخرى أسهمت في الفصول إلى ما وصلت إليه تلك الدول.

إنّ الانهيار الذي بدأ منذ شهر يوليو ١٩٩٧م والذي حوّل النمور الآسيوية الصاعدة الواعدة إلى نمور مريضة، فاجأ المراقبين وجماهير الناس المعجبين بتلك المعجزة الآسيوية وبنمورها.

فقد تسبّبت تلك الأزمة في الكثير من البلبلة حول حقيقة ما جرى وأبعاده، حتى وصلت المأساة إلى ذروتها، واكتوى المواطنون بنارها.

لقد حدثت الأزمة في ظل ظروف دولية منها:

١- انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي.

٢- انتهاء عالم ثنائية القطبية وبروز عصر القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم محاولات كسر احتكار القطب الواحد.

٣- قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) والمطالبة بفتح الحدود، وتحرير الأسواق، وسطوة عالم الرأسمال.

٤- التبشير بزمن العولمة أو العالمية الساعية لفرض قيم وسلوك ومنتجات القوى على حساب الضعيف.

لذا، يؤكد كثير من المتابعين والمحلّلين أن بروز عالم القطب الواحد وتحرير التجارة، والعولمة والحكم الأمريكي الأوروبي بالسيطرة الاقتصادية على العالم، عوامل مسؤولة بشكل ما عن انهيارات أسواق المال في جنوب شرق آسيا، وما تبعها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فمع نهايات القرن الحالي بدأت قضايا العولمة وتحرير التجارة تطرق بشدة أبواب العالم، وتسبّب هزة شديدة للعالم النامي.

وللأسف، فإن كثيراً من الأسئلة المهمة ستبقى دون إجابات مقنعة!!.

فهل انتهت حقبة المعجزة الآسيوية، كما تذكر بعض الكتابات الغربية، أم أنها كبوة ستستعيد بعدها تلك النمور عافيتها وتنهض من جديد؟! وماذا يعني انهيار العملة الوطنية؟!! وهل تفيد القروض الدولية في إعادة الاستقرار للعملات الآسيوية، أم تكون وبالاً عليها؟ وما الدروس المستفادة من تلك الأزمة، إلى غير ذلك من تساؤلات تفرض نفسها!!.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى الانهيار المفاجئ لهذه الاقتصاديات الآسيوية، وفي محاولة لتقديم تفسير مقنع

للحقيقة سرد بعض المحللين والإعلاميين والسياسيين العديد من القصص عن الفساد المستشري في كوريا الجنوبية، وسوء الإدارة في إندونيسيا، والخداع التايلندي.

وختاماً أقول إن الوضع صعب ويجب إنهاؤه لذلك فالتضحيات مطلوبة، وينبغي أن يشارك بتقديمها الجميع، وينبغي أن تترافق تلك التضحيات بإجراءات في الداخل تكملها حتى تتم المعافاة وتنهض النمور من جديد قوية صحيحة منافسة. فليست الصعوبة في أن تصل إلى القمة، بل الصعوبة أن تحافظ على وجودك فيها.

العولمة بين المؤيدين والمعارضين

على الرغم من أن استخدام لفظ «العولمة» لوصف ما يحدث في العالم، هو استخدام حديث، فإن الظاهرة نفسها قديمة جداً. فإذا نحن فهمنا «العولمة» بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن العولمة تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية.

بهذه المقدمة الرائعة بدا الدكتور جلال أمين كتابه «العولمة والتنمية العربية»، محاولاً تبيان العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب، من تقدّم اقتصادي واستغلال واستعمار وتغريب .... وعولمة.

لذا، يمكن أن نقول إن رد الفعل الإنساني لظاهرة العولمة قديم قدم الحضارة الإنسانية. صحيح أن درجة وعي الإنسان بظاهرة العولمة قد اختلفت قوة وضعفاً بين عصر وآخر، وكذلك درجة استجابته لها ومدى قوة الدافع الذي وجده الإنسان في نفسه للإسراع بالظاهرة أو الحد من سرعتها، ولكن وجود هذا الوعي بظاهرة العولمة، في حد ذاته، لا بد أنه قديم جداً.

ومن ثم، فلا بد أن العولمة قد أثارت منذ وقت طويل مشاعر متضاربة من الحماسة الشديدة لدى بعض الناس ومن الخوف والقلق لدى الآخرين، كالذي تثيره الآن.

ومن أهم بواعث هذه المشاعر سواء تلك المتصلة بالقبول أو الرفض، ما تحدثه ظاهرة العولمة من آثار في مستوى المعيشة من ناحية، وفي التطور الثقافي الحضاري من ناحية أخرى.

فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وهويتهم الخاصة من ناحية، ومن تهميش لنسبة لا يستهان بها من أمتهم، بمعنى تخفيض مستوى معيشتهم.

في الجانب الآخر، نرى المؤيدين للعولمة والمتحمسين لها يبدون انبهاراً شديداً بمدى كفاءة التقنية الحديثة وقوتها، وثقة نامة بقدرة هذه التقنية على تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع، ويميلون إلى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة في الاستقلال الثقافي الحضاري، بل وقد يبدون تفاؤلاً بقدرة هذه التقنية نفسها على تقوية الثقافات الوطنية.

ومع انتقال مراكز إشعاع الحضارة الإنسانية من بقعة جغرافية من العالم إلى بقعة أخرى، انتقل أيضاً مركز القوة الدافعة إلى العولمة من مجتمع إنساني لآخر.

وقد كان الوطن العربي مركز هذا الإشعاع الحضاري وهذه القوة الدافعة للعولمة، أكثر من مرة عبر التاريخ الإنساني. ولكن منذ بزوغ الحضارة الحديثة، تحول الوطن العربي إلى متلقٍ سلبي لآثار العولمة.

لا شك في أن لظاهرة العولمة آثاراً عديدة في أنماط الاستثمار وفي أنماط الاستهلاك وعلى النظم البيئية في الدول النامية.

ذلك لأن العولمة تؤدي من خلال نظرياتها وسياساتها ونماذجها واتفاقياتها ومؤسساتها إلى تغيّر مكونات سلة السلع المتاحة للاستهلاك، إنها بذلك تؤدي أيضاً إلى تغيير أذواق المستهلكين.

وقد لعب التفاوت في الدخول أيضاً دوراً حاسماً في حدوث هذا التغيّر في الأذواق، حيث أن أنماط استهلاك الفقراء تميل إلى التأثر بأنماط استهلاك الأعلى دخلاً.

ويترتب على هذا أن العولمة، بمقدار ما تسهم في زيادة التفاوت في الدخول، تسهم أيضاً في تغيير الأذواق وفي التأثير في العناصر المكوّنة للثقافة الوطنية.

وفي ظل العولمة، تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر، لتأثير قوى السوق وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة.

إن من الأمور التي كادت تصبح من المسلّمات أن من بين أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة، وعلى الأخص في البلاد الأقل نمواً.

فكما أن مبدأ «سيادة المستهلك» أخذ في الانحسار تاركاً مكانه لتعاظم أثر المنتجين في أنماط الاستهلاك، وفي أذواق المستهلكين، فإن سيادة الدولة الوطنية عي أيضاً آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات.

إذن، لا بد للمرء أن يتوقع أن تنحسر قدرة الدولة على التأثير في مستوى وأنماط الاستهلاك، بما في ذلك حتى استهلاك السلع والخدمات الضرورية.

وللأسف، فقد امتدت ظاهرة العولمة إلى جوانب عديدة عبادية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأخطر ذلك الجوانب العقدية الإيمانية.

فشهر رمضان مثلاً، يجري تحويله عاماً بعد عام إلى مناسبة للترويج الكثيف والحاد لمختلف السلع، وتسهم في ذلك بقوة مختلف وسائل الإعلام وعلى الأخص التلفزيون.

وهكذا يتزايد إخضاع المشاعر الدينية للاستغلال كوسيلة من وسائل توسيع السوق، بل وأحياناً لترويج أكثر السلع بُعْداً عن الدِّين، بينما يجري

المزج بين الدِّين والجنس في البرامج التلفزيونية على نحو لا بد أن يبدو منفّراً للغاية لشرائح واسعة من المجتمع.

وحيث أن مروجي السلع قد تبيّنوا، منذ وقت طويل، أن صور ومشاعر الجنس يمكن أن تكون وسيلة فعالة في لفت الأنظار إلى سلعة وترويجها، فقد بدأوا يستخدمونها أيضاً في مناخ ثقافي أقل قبولاً بكثير لمبدأ الحرية الجنسية.

كذلك، قد تتيح العولمة نفسها للدول النامية فرصاً لرفع مستوى الوعي بقضية البيئة وتزوّد هذه الدول بالوسائل الضرورية لحمايتها. كل هذا صحيح، ولكن أثر العولمة في حماية البيئة في الدول الفقيرة هو بلا شك أكثر تعقيداً من ذلك.

مما سبق، يمكن القول إذن أنه ليس من المتصوّر ألا يكون للعولمة آثار بالغة القوة في التنمية إذ لا يمكن ألا يكون لتضاؤل المسافات بين الأمم، مادياً وفكرياً آثار مهمة في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولكن العولمة لها منابعها ومصابّها، لها أطرافها الإيجابية الفاعلة، وأطرافها المتلقية السلبية. ولا يمكن أن نتوقع أن تكون آثار العولمة في الأولى مثل آثارها في الثانية.

وللحق، فقد أصابت مؤسسات العولمة دولنا بالتدهور والضعف عن طريق الاستعمار المباشر أولاً، ثم عن طريق فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية، ثم عن طريق مؤسسات التمويل الدولية، وأخيراً عن طريق الارتباط الجبري القسري باتفاقيات دولية، أشهرها الجات وجولة الأوروغواي ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

فقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً مهماً من حيث الاتجاه إلى

مزيد من العولمة، بالمعنى الذي أسفرت عنه جولة الأوروغواي في مفاوضات «الجات» من اتفاقيات دولية لتدشين مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال.

ومن ثم، فلا بد أن يثير تدشين هذا العهد الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية مشاعر ومخاوف مماثلة كما أثارته جميع الخطوات المهمة السابقة نحو مزيد من العولمة.

ومع توقيع كثير من البلدان العربية على هذه الاتفاقيات الأخيرة لا بد أن نتوقع آثاراً مهمة في الحياة الاقتصادية والمستقبل الاقتصادي لهذه البلدان، وبالتالي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي.

ختاماً ما أقول إن شعار العولمة جديد، لكن الظاهرة قديمة وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثها وإشعاعها، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية!!.

حوارات العولمة

يزعم لوران هنينجر أن العام (١٤٩٤م) هو العام رقم (١) في العولمة.

إذ منذ خمسمائة عام سمحت معاهدة توردیسیلس لإسبانيا والبرتغال أن تكونا من الأوائل في تقسيم ثروات العالم.

ويكمن التجديد الحقيقي للظاهرة الحالية التي تطلق عليها وسائل الإعلام اصطلاح العولمة، في أن اليوم يقوم التبادل داخل إطار نظام اقتصادي عالمي شامل.

تقول إيما روتشيلد إن فكرة وجود تاريخ للعولمة تبدو للوهلة الأولى نوعاً من التناقص اللفظي. فقد صورت العولمة في معظم العشرين عاماً الأخيرة على أنها حالة من الوقت الحاضر والمستقبل، فهي ظاهرة ليس لها ماض. وبالنسبة لمشجعي هذه الفكرة ومعارضيها على السواء، فإنها ترتبط مع تقنيات جديدة وغير مسبوقة مثل: الإنترنت وأسواق رأس المال الدولية والسفر بالطائرات الأسرع من الصوت ونقل الأخبار مباشرة بنظام الكوابل وتسليم البضائع بسرعة كبيرة عبر مسافات هائلة.

بَيْدَ أن الواقع يقرِّر أن هناك تاريخاً لفكرة العولمة.

ويؤكد ذلك ألكسندر آدلر بقوله: لقد حدثت بكل تأكيد حالة من العولمة عندما قامت حركة الأفراد ورؤوس الأموال الغربية بتغطية الكوكب كله بين ١٨٥١م و١٩١٤م مؤدية إلى التحديث الإجباري للصين والعالم الإسلامي ومضاعفة خطوط السكك الحديدية والقنوات ووكالات التلغراف.

بل يمكن القول أن العالم لم يستعد درجة الانفتاح الاقتصادي التي كانت به في عام ١٩١٣م إلا في أواسط التسعينات من القرن العشرين. فقد

شهد القرن العشرون شيوع الاقتصاد المحمي والمخطط والموجّه ولا يقوم التوجه الحالي لحرية التبادل والعولمة سوى بإعادة التواصل مع قرن جـول فيرن ومارك توين وكارل ماي ورودیارد کیبلینغ.

فقد ذهب بعض المحللين إلى أن عقد التسعينات بدا في برلين وانتهى في سياتل.

ففي برلين أطاحت جموع من الشعب بورشيّد من أجل احتواء الديموقراطية ونظام السوق الحرة.

وفي سياتل انطلقت جموع أخرى تهتف ضد منظمة التجارة العالمية وإملاءاتها من أجل إعادة بناء أسوار تعتقد هذه الجموع أنها قد تحميها من الشرور التي أطلقتها قوى العولمة من عقالها.

ومن المفارقات أنه في مطلع التسعينات، بدا أن العالم مستسلم لقدره، وأن الرأسمالية قد حققت انتصارها النهائي، ولم يبق أمامها سوى وضع اللمسات الأخيرة على عالمها، وأن الإنسانية قد تخلت عن كل مثالياتها وأحلامها الطوباوية، بما في ذلك أفكارها النبيلة عن التضامن الإنساني والمساواة والإيمان بالخير المشترك.

وفي نهاية العقد، وتحديداً في أواخر العام الماضي انفجرت الاحتجاجات في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية، (وذلك عام ١٩٩٩م)، لتذكرنا أن التجارة الحرة ليست سوى خرافة، وأن كل الفقراء وأصحاب الضمير ينبغي أن يتحدوا لمواجهة سوءات العولمة. وقد رفعت هذه الاحتجاجات شعارات مناهضة للرأسمالية تصوّرنا جميعاً أنها ماتت منذ زمن بعيد!!.

ومنظمة التجارة العالمية تأسست عام ١٩٩٥م، بهدف إزالة الحواجز

التجارية وتخفيض التعريفة الجمركية وحلّ النزاعات التجارية.

لكن، مع استمرار هذه المنظمة في فرض تصوراتها على الدول الأعضاء، أخذ القلق يساور الكثيرين من أن هناك شيئاً خطيراً يجري أمام أعينهم نتيجة للقواعد والقوانين التي تحكم التجارة العالمية. فقد أخذ يتضح بجلاء أن الخاسر الأكبر هم فقراء العالم.

وبينما تبرِّر المنظمة سياساتها بأن التجارة تساعد البلدان الفقيرة على النمو، فإن الحقائق المفزعة تؤكد أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية آخذ في الانخفاض بمعدلات خطيرة.

وهو ما أفضى إلى نتائج مدمّرة. ولنا أن نعرف مثلاً أن إفريقيا جنوب الصحراء ككل أصبحت اليوم أفقر مما كانت قبل ثلاثين عاماً، وأن هناك ثلاثة بلايين إنسان يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين يومياً.

وهنا يبرز دور الشركات المتعددة الجنسية باعتبارها المحرّك الرئيس والمستفيد الأكبر من العولمة.

ولنا أن نعلم أن هذه الشركات تستحوذ على ٢٨٪ من النشاط الاقتصادي في العالم. وتستحوذ على أكبر ٥٠٠ شركة، على ٧٠٪ من التجارة العالمية. وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم وهي كذلك دول، بَيْدَ أنها ليست سوى طليعة النظام الدارويني الجديد للسياسة.

ثم إن هذه الشركات تحتل جبهة العولمة الحقيقية، فبينما الأغلبية الساحقة من سكان الأرض لا تزال غارقة في بيئاتها المحلية، فإن هذه الشركات الكبرى ستبقى حرة طوال العقود القليلة القادمة في أن تلقي خلفها بالحطام البيئي والاجتماعي الذي أوجدته، تغلق فجأة مصنعاً هنا من

أجل أن تفتح منشأة غير آمنة رخيصة العمالة هناك. ويقبل مجتمع الأمم على نحو متزايد فكرة أن مقتضيات العصر تتطلب وجود تلك الكيانات فوق الوطنية.

يقول الأستاذ محمد الرمحي: العولمة ليست شراً مطلقاً فبفضل الإصلاحات في السوق والاقتصادات الحرة، أصبحت دول كثيرة أكثر حرية وديموقراطية، وساعدت شبكة الإنترنت مناهضي العولمة على حشد قواهم في سياتل، وهو ما كرّروه في براغ.

ختاماً ينبغي أن ندرك أهمية إعادة قراءة حوارات العولمة من أجل أن يقوم ضحايا العولمة من خلال جهد سياسي وإبداعي مشترك بصياغة استراتيجية جماعية لمواجهة تحدياتها وللتصدي لمحاولات فرض ضيغ لا تخدم سوى مصالح الأغنياء والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى.

جدل العولمة

يجمع الكثيرون بأن الجدل العولمي يشكل اليوم أحد أبرز مواضيع الأجندة السياسية والاقتصادية، المحلية منها والإقليمية والدولية. كما يُجمعون أيضاً بأن ظاهرة العولمة هي من أكثر المشكلات تعقيداً لصعوبة تشخيص حل سياسي جامع وشامل، والسبب في ذلك يعود إلى تداخل المصالح والاهتمامات.

ولا شك أن نظرية العولمة قد أصبحت سيدة المحافل العلمية في عقد التسعينات على الأخص في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

واليوم، لا تخلو جامعة مرموقة، خاصة في الدول المتقدمة، من إدراج نظرية العولمة ضمن مناهجها الدراسية، بعضها في أكثر من شعبة. أصبح هذا منهج الدوريات العلمية الاجتماعية التي غالباً ما تخصص أعداداً خاصة لاستعراض نظرية العولمة.

لكن، من الضروري التحفظ في استخدام العولمة كمصطلح، إذ أنه يتصف بالمطاطية حيناً وبالتحجر الفكري القيمي حيناً آخر، وبالمرونة التي تسع الجميع تارة أخرى.

لقد بذّلت نظرية العولمة جميع النظريات الأخرى في عنفوانها وسرعة انتشارها وتداولها لدرجة أنها كادت أن تكون عقيدة لا يحدها حاجز. وأن وصف العولمة بالخرافة أو الأسطورة، قول تردّده عدة ألسنة وليس من خاصتنا.

حيث جاء اللفظ على لسان كل من تيكل وفيرجسون وهارود وويلكن وآخرين.

ونقول الأسطورة، لأن الأسطورة يتناقلها الناس بنوع من النهم وهي تؤثر على رؤاهم وأعمالهم وأنشطتهم ولكنها لا تتصف بعدم صلاحيتها للنقاش الجاد.

ولهذا، فإن معظم أدبيات العولمة تدور حول تبرير مجرى النظرية مسلمة بوجودها الذي لم يعد موضعاً للجدل.

هذا وقد شجّع على انتشار نظرية العولمة وضعها الإيجابي والمنفعي بالنسبة للبيوت التجارية والمؤسسات الرأسمالية والتي بدورها تموّل دور النشر والدوريات والمؤتمرات والجامعات.

وليس من المدهش أن الأدبيات التي تصدر من هذه المنافذ تنحصر في محاولات تبرير العولمة متضادية المسائل الكبرى التي تخص قوة وكنه ومنفعة النظرية.

إن جُلّ مفكري العولمة يعتبرون أن انحسار الحدود الوطنية هو من أهم سمات العولمة، وما يعنونه هنا هو أن الحدود الجغرافية في طريقها إلى التهشم الكامل أمام المد العولمي، ويعود هذا حسب نظرية العولمة إلى التغيير الجذري الذي حدث في عالم اليوم.

على أنه لا يستقيم الخوض في الجدل العولمي دون التطرق لبعض أهم رواد العولمة الأوائل مثل فرانسيس فوكوياما في كتابه المثير للجدل «نهاية التاريخ وخاتمة البشر». فقد كان هذا الكتاب بمثابة دعاية سياسية لتسويق نموذج العولمة إثر إندثار المعسكر الشيوعي وتربع أمريكا على قيادة النظام العالمي الجديد.

بَيْدَ أن هذا الكتاب، شأنه شأن أيّ دعاية أخرى تعتريه كثير من النواقص وتعتيم الرؤية واللبس.

نهاية التاريخ يمثّل في جوهره محاولة لأمركة العالم وإيجاد المبررات لإحكام سيطرة القوى الغنية المتفوقة على الفقيرة. وهذا هو البعد غير الأخلاقي الذي يتضمنه «نهاية التاريخ».

إن مؤتمر دافوس الذي عقد في جبال الألب بسويسرا في نهاية التسعينات يتناول بعض قضايا العولمة ويتضمن موقفاً جديداً تجاه العولمة ونهاية التاريخ، وإن لم يقف المنتدى حولها بالقدر او الصراحة المطلوبين. فقد أكّد المنتدى أن على رجال الأعمال والدول الغنية ألا يتمادوا في نهجهم الذي من شأنه أن يفضي لإيجاد واحات غنية ثرية ومناطق أخرى جدباء قفراء مفتقرة لمقومات التنمية، مما يزيد اتساع الهوة بين العالم الغني ورصيفه المتخلف.

لذا، يقول بعض المتفائلين أن مسالة صمود العولمة وديمومتها أو انتكاستها، تتقرّر حسب سلوكيات أمريكا فهي التي تديرها باتساق وحكمة للحفاظ على مصالحها الوطنية والاستراتيجية.

يقول مؤلف كتاب: «العولمة: دراسة تحليلية نقدية»: العولمة محيط من صنع أمريكا، إنها أسلوب الغرب، وعملية انتشارها في جوهرها عملية تغريب. هذا المكون تسخّر له أمريكا العلم والتقنية وكل وسائل التطور الحديثة، بالإضافة للروابط التاريخية عبر العصور.

وللأسف فإنه، للوهلة الأولى، تبدو العولمة موجّهة نحو مقاصد المال والاستهلاك والأشياء المادية المحسوسة والمرئية، بَيْدَ أنه في الواقع فإن سلاحها الحقيقي موجه نحو عقلية الإنسان. فهي غزو ثقافي بأكمله لأنها موجّهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على معرفة منظمة.

والسؤال المشروع الذي ينبغي على الاقتصاديين طرحه اليوم هو: ما هو

الدور الذي يمكن للاقتصاد الوطني أن يلعبه تحت ظروف العولمة؟ وما هي فرص النجاح أو فرص الفشل؟!.

إن العالم الثالث اليوم ليس في حاجة إلى دكتاتورية السوق وأنماط الإمبريالية الثقافية التي تتضمنها موجة العولمة العاتية، لأنها تعوق فرصة تحقيق التنمية المستديمة، بل هو في حاجة إلى قيم التكافل والتأكيد على النهضة بالانتاج والمشاركة والعون الذاتي، كلها قيم لا تجد مقاماً في قاموس العولمة، ولا يستسيغها أباطرة وعمالقة المال والعولمة.

ختاماً أقول أن العولمة قد أصبحت من النظريات المرموقة والمتداولة في أروقة المحافل العلمية والعملية وبذلك تكون قد أحالت كثيراً من النظريات السابقة إلى مزبلة التاريخ. وتبقى العولمة عقيدة جديدة منمّقة، هدفها زيادة هيمنة الغرب على بقية دول العالم، ولا غرابة إن قيل ان العولمة موضة عالم الغرب.

تداعيات العولمة

استحوذت العولمة على أوسع اهتمام في أدبيات العالم العربي الاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية والإعلامية والتقنية، وسيتضاعف هذا الاهتمام في القرن الحادي والعشرين الذي ستصبح العولمة من أبرز مظاهره، والأكثر تأثيراً على صياغة ملامحه وقسماته وتضاريسه.

إن العولمة التي أصبحت لغة دارجة في الأدبيات المعاصرة، ما زالت تعاني من بعض الغموض. فهناك غموض فيما يتعلق بمعنى العولمة وبحقيقتها فهل هي ظاهرة حياتية جديدة أم مجرد موضة فكرية طارئة مصيرها للزوال؟ وهل هي حركة تاريخية ستستمر في النمو أم هي فقاعة من الفقاعات التي ولدت لتموت؟!

وهناك غموض فيما يتعلق بنتائج العولمة ومترتباتها بالنسبة للواقع العربي، فهل العولمة حالة صحية أم مرضية؟. وهل هي حركة استعمارية أم تحررية؟ هل ستصب في سياق الاستقلال والذاتية أن التبعية والاستتباع؟!.

ثم، هل المطلوب منا الانغماس فيها أم الانكماش عنها؟ هل ستحتوينا أم سنحتويها؟. هل ستزيدنا تقدماً أن ستضاعف تأخرنا؟!!.

إنّ مؤلفات: مثل كتاب «نهاية التاريخ» لفوكاياما، وكتاب «صراع الحضارات» لهنتجتون وكتاب «صعود وهبوط الأمبراطوريات» لبول كندي وكتاب «الموجة الثالثة» لتوفلر، وكتب أخرى من تلك التي برزت خلال السنوات الأخيرة، تأتي ضمن سياق المشروع الفكري في الدول المتقدمة لفهم العولمة والكوكبية الاقتصادية، باستكشاف آفاقها وفرصها وتحدياتها ومساراتها المستقبلية.

يقول د. محي محمد مسعد في كتابه: «ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق»: إن الكتابات -السابقة- تشكل درجات عالية من الوعي بالعولمة (اللحظة الحضارية القائمة).

لقد كان ملفتاً للمتأمل ما تعرضت إليه العولمة من نقد صارم وعنيف، برهن على تخوفات حقيقية، فالأمم والحضارات ليست على استعداد للاستتباع الحضاري لتيار العولمة الجارف، وما أطلقته من أحلام وردية ووعود سحرية، تخفي وراءها أضراراً خطيرة، كالتي حاول أن يصوّرها كتاب «العولمة والجنوب» لكرولين طوماس وبيتر ولكين، الذي اعتبر العولمة آلية لتكريس الفوارق بين الشمال المتخم بالغنى والجنوب الذي يعاني من الفقر المدقع.

أو التي صورها كتاب «العولمة: النظرية والممارسة» لمؤلفيه: الينوركوفمن وجيليان ينغز، حيث اعتبر أن ظاهرة العولمة قد دشّنت عهداً فظاً من العدوان على البيئة، كان من مظاهرها انتشار التلوث وتآكل طبقة الأوزون وانكماش التنوع الأحيائي والهدر في مصادر الطاقة.

أو الذي تحدثت عنه فيفيان فورستر في كتابها «الرعب الاقتصادي»، حيث عرضت السؤال التالي: ما الذي يحصل عندما نعلم أنه ليس ثمة أزمات، بل مجرد تبدّل وتحوّل تقودان مجتمعاً بأكمله، بل وحتى حضارة بأجمعها إلى المجهول؟!.

وقد انتقد هذه الأصوات الغاضبة آلان منك في كتابه «العولمة السعيدة» الذي حاول أن يقدم العولمة على أنها ليست شراً أو خيراً في ذاتها، ولا داعي من الإفراط في وصفها بالوحشية أو الفتك والرعب ونشر الأجواء المفزعة حولها.

ومن ثم، فإن البشرية بحاجة إلى تكوين وعي عالمي له خاصية الاتصال والتواصل على الأصعدة والمستويات المختلفة، لمواجهة المخاطر والتحديات التي يتأثر منها العالم كله، مثل: ظاهرة العولمة ومشكلات البيئة والتلوث والاحتباس الحراري وقضايا الصحة والسكان والفقر والمجاعة ونقص الغذاء والمياه.

يقول زكي الميلاد في كتابه «المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغيّر؟»: إنّ المشكلة الحقيقية ليست في العولمة، وإنما جذر المشكلة في تباين مستويات التطور الحضاري في العالم، الذي يجعل من الغرب الطرف المستفيد من هذه العولمة، باعتباره أنجز مشروعه في التقدم.

والمشكلة مع الغرب أنه حوّل مشروعه في التقدم إلى تكريس التبعية وضبط آليات السيطرة على العالم.

فالمواجهة الحقيقية للعولمة هي عن طريق الإنماء والبناء وإنجاز مشروعات التقدم والعمران.

يذهب صادق جلال العظم في مقالة له بعنوان «ما هي العولمة؟» إلى أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ويشير محمد عابد الجابري في مقالة له بعنوان «العولمة والهوية الثقافية» إلى أن العولمة هي ما بعد الاستعمار، وأنها مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

وفي مقالته «أصل العولمة وفصلها» يقول جورج طرابيشي أن مفهوم

العولمة لم يعرف الاستقرار بعد. وتبقى العولمة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الحادي والعشرين.

هذه العولمة، إذن، إنما تخدم مصالح وأفكار الطرف القوي في العالم، وتطمس الأطراف الأخرى وهي ليست العولمة التي يحتاجها العالم في هذه المرحلة، أو التي يتطلع إليها مع القرن الحادي والعشرين.

فهذه العولمة -التي عبّر عنها الغرب- ترتكز على الانتفاع المادي والجشع الاقتصادي واحتكار الثروات ورفع القيود عن الأسواق والبضائع وامتصاص الأموال، وهذه الأمور هي من أكثر العوامل سبباً وتحريضاً للنزاع والصدام والصراع.

إن عولمة الغرب اقتصادية في الأساس تتوخى الربح والنفع المادي، والأبعاد والحقول الأخرى التي ارتبطت بها كالثقافة والاجتماع والتربية والإعلام وغيرها، إنما وظّفت لذات الغاية الاقتصادية النفعية.

إن الخوف الحقيقي على هويات وثقافات العالم من اكتساح العولمة الغربية وفرض الاتجاه الواحد، جاء نتيجة وجود الضعف والضمور في بنية بعض تلك الهويات والثقافات وتكويناتها، مما يستدعي ضرورة التجديد الداخلي لمزيد من الحماية والمناعة والتحصين.

ومن ثم، فإن العولمة التي تحتاج إليها العالم هي العولمة التي يشترك الجميع في صنعها وصياغتها لا أن ينفرد طرف واحد بها ويسخّرها لصالح امتيازاته، ووفق فلسفته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت العولمة قد قوبلت في العالم باعتراضات شديدة وانتقادات قاسية، فلأنها تخدم طرفاً واحداً، وتعبّر عن رؤية هذا الطرف وهو الغرب.

إن العولمة تضع أمام المفكرين المسلمين سؤال المستقبل عن

المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر الذي تجد فيه الأمم والحضارات خياراً واتجاهاً مقنعاً وفعالاً ومختلفاً عن الخيار والاتجاه الذي يفرضه الغرب على العالم.

والمستقبل ليس مفتوحاً على الغرب فحسب، بل هو مفتوح على كل الثقافات والأمم والحضارات، وبحاجة إلى اكتشاف جديد في زمن زحف العولمة.

إن الأدبيات الإسلامية والعربية في هذا الوقت مطالبة وبإلحاح لتكثيف الحوار والمناقشة والتباحث حول المشروع الحضاري الإسلامي، والآلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية والفكرية التي تتناسب مع إمكانات وقدرات كل دولة.

وأخيراً، فإن العولمة تستدعي من الأمم والحضارات أن تجدّد نظرتها إلى العالم وتعيد تقويمها حضارياً. فهل ستكون العولمة آخر مطافات الغرب؟. أم أنها ستكون قاعدة انبعاث الحضارات الأخرى؟.

هذا يعني أن للعولمة أسئلتها، الصامتة والمتجددة، وأنها ستفتح أكثر من احتمال على العالم والمستقبل.

ورغم ما سبق، فإنه سوف يستمر الجدل الذي يختلط فيه المعقول باللامعقول، والحقائق بالأوهام، والوقائع بالافتراضات، والموافق والمخالف، في قضية العولمة!!.

أكاذيب العولمة

قلما يوجد اليوم، حديث ثقافي أو سياسي أو اقتصادي دون أن يكون منشغلاً بمفهوم العولمة Globalisierung ويمكن أن يفهم من هذا السياق الواسع: أن العالم بشموليته راح يتعامل بالسلع والخدمات والرأسمال بتزايد مستمر.

ومن ثم، فإن عولمة الاقتصاد تتجلى جوهرياً من خلال العناصر التالية:

١- الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية.

٢- حركة انتقال رؤوس الأموال المعولمة بشكل لم يسبق له مثيل.

٣- فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات.

وفيما يلي نحاول كشف القناع عن كذبات العولمة العشرة، بشكل مختصر، من أجل فضح العولمة من خلال المواقف الأوروبية خاصة، ومن أجل فضح كذبات العولمة التي صدقها بعض الناس وظنّها باب الرفاهية البشرية.

الكذبة الأولى: عدم قابلية العولمة للقيادة أو التوجيه:

يقول نيكولاوس بيبر: من الواضح أن تكون ضد العولمة. إنه منطقي تماماً كما تشتكي حيال الطقس الرديء. فالعولمة عند بعض المنظّرين آتية، قدرٌ مصيري علينا جميعاً، والتفكير ليس ضرورياً، قبل أو بعد، حول مساوئ الاقتصادات المعولمة. إذ لا يمكن إيقاف العولمة، ولا شيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية. لذلك يتوجب على المرء أن يفعل الأفضل!!.

والأفضل يكون دائماً متسقاً مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال:

أجور منخفضة، تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلّها، أعباء ضريبية منخفضة وإعانات استثمار كبيرة، والدولة التي تريد دخول المنافسة الدولية، لا تملك خياراً آخر، إلا شدّ الأحزمة أكثر فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية وتُقلّم حقوق العمال.

بَيْدَ أن العولمة لا تختلف عن أي تطور سابق عليها، أصاب الأسواق والتجارة: إنها مشروع سياسي. ذلك أن العوائق والحواجز التي وقفت وتقف في وجه التجارة العالمية: عملات مختلفة، رسوماً جمركية على السلع وتقييدات انتقال الرأسمال، يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في التجارة العابرة للحدود. فتعيق حرية التجارة العالمية. أما إزالة هذه التقييدات والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية.

الكذبة الثانية: الدولة الاجتماعية مكلفة جداً:

يقول ديتمار دورينغ: إن دولة الرفاه المكلفة ستصبح في المستقبل، الخطر الرئيس لرفاهنا جميعاً.

لذا، تقدّم العولمة كتبرير للتقليص الاجتماعي للخدمات والأجور المنخفضة، التي تدفع الناس إلى حافة الفقر والتي ترغم السياسة على اتخاذ إجراءات سياسية تناسب الشركات. وبالنسبة لقادة الشركات الكبرى والسياسيين فإن جدل العولمة هو هدية من السماء. إذ أن الدولة الاجتماعية ليست في حكم السياسة الاقتصادية المسيطرة إلا عبئاً ثقيلاً، فهي لا تنفع إلا البيروقراطيين.

واليوم لم تعد السياسة الوطنية هي المسؤولة عن تقليص الخدمات الاجتماعية، إنما قوى العولمة تلك التي لا يمكن اتخاذ الكثير ضدها.

الكذبة الثالثة: تُعدّ العولمة فرصة للتخلص من البطالة:

ففي ظل اعتبارات إنسانية، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة، في أن العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها. إن الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينتج المشكلة، رغم الإدعاء بقدرته على حلها أولاً. فالبطالة هي نتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة مع بعضها البعض في السياق الكوني.

إن العمل موجود بكفاية، لكنه لا يحقّق معدلاً للإيرادات أو السريع يصل إلى ما نسبته ١٥٪ والعمل من أجل الملايين البشرية يظل موجوداً ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة، لكت الرأسمال المعولم غير مستعد لتمويل هذه الوظائف. ويظل النمو الاقتصادي والابتكار والتجديد وظروف العمل المناسبة، مجرد وصفة قديمة للقضاء على البطالة، إذ تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

الكذبة الرابعة: إن الأجور مرتفعة جداً في أوروبا خاصة:

وربما ستبقى الزيادات ولفترة من الزمن تحت معدل التضخم، فالاعتياد سنوياً على مال أكثر وعطالة أكثر، في طريقه إلى النهاية والزوال.

ومنذ قيام جدل العولمة أصبح بالإمكان مشاهدة الطقوس ذاتها في محادثات الأجور.

الكذبة الخامسة: تتدخل الدولة كثيراً في الاقتصاد:

يقول أولاف هنكل: فقط مع دولة رخوة، فعّالة ومرنة، يمكن توفير الإطارات اللازمة لتخفيف عبء الضرائب والرسوم، عن العمال كما عن الشركات.

الكذبة السادسة: تُظهر الاستثمارات الخارجية للصناعة موقعاً إنتاجياً غير جذّاب:

ففي سياق اعتبارات اقتصادية شاملة، فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرصة عمل، وهي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أقسام الكرة الأرضية. وتقود إلى الخضوع لإجراءات الترشيد وخسارة فرص العمل. ومثال ذلك الضغط هو صناعة السيارات.

الكذبة السابعة: اليورو يفيد الجميع:

يقول رومان هرتسوغ: أريد القول، ما الذي يهدّدنا، حين لا نهتدي جميعاً إلى هذا الطريق، يهدّدنا سباق تخفيض قيمة النقد، الحروب التجارية، الحمائية، ترشيد السياسة الاقتصادية، التضخم وربما الانكماش.

إن إدخال العملة الأوروبية الموحدة يُعدّ مثالاً راهناً على الطريقة التي توجّه بها العولمة أو التي يمكن أن توجّه بها.

وقد بيّنا في الكذبة الأولى، كيف أن السوق الداخلية الأوروبية هي أحد مشروعات العولمة!!.

الكذبة الثامنة: بريطانيا العظمى والولايات المتحدة قدوة في إيجاد فرص العمل وتحقيق الرفاه:

يقول كارل هانيزباكيه: بالنظر إلى البطالة المرتفعة وتنافس المواقع الدولية، ليس هناك بدائل عن التكيّف باتجاه مرونة أكثر، نحو النموذج الهولندي، البريطاني وأخيراً الأمريكي.

ويقول ياكوب فون: في كل يوم أشاهد في لندن متسولين أكثر ومشردين أكثر، مما في كييف، بروسيا، حديثاً.

الكذبة التاسعة: تربح البلدان النامية من العولمة:

يقول ثايل نكر: تُعدّ التجارة العالمية مصدر الرفاه. لذلك يتوجب علينا أن نعترف لدول العالم الثالث بحق المشاركة في الرفاه والنمو المتزايد

عالمياً.

حيث يعيش قرابة ٤,٥ مليار إنسان في تلك الدول التي تدعي «الدول النامية»، ٨٠٪ من الإنسانية هم فقراء، ١,٣ مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم وأكثر من ٨٠٠ مليون إنسان لا يجدون طعاماً كافياً، بينما ٨٠٠ مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية، وعلى الأقل هناك حوالي ٨٤٠ مليون بالغاً لا يستطيعون القراءة أو الكتابة.

وفي المقابل فإن ٣٥٨ ملياردير عالمي تمثّل ثرواتهم، مجموع ما يملكه حوالي ٢,٨ مليار إنسان أي قرابة نصف سكان العالم!!.

الكذبة العاشرة: تُنتج العولمة تنوعاً في كل مكان من العالم:

فكل دولة صناعية قد رفعت من المصطلحات: وإعادة الهيكلة، الخصخصة، اللبّررة، الدولنة الديمقرطة، الدولرة الحضرنة، إلى مرتبة المبادئ الأساسية لسياستها الاقتصادية. فالكل يريد أن يكون أهلاً للمنافسة، مع أيّ كان، وفي أيّ مكان في العالم.

أما تلك السياسات الوطنية، المستقلة، والمتنوعة والتي تضع في أولوياتها رغبات المواطنين وتحقيق رفاههم، فلم يعد لها أثر يذكر.

إنها، فعلاً، حقائق مرة تفضح تلك الأكاذيب!!

ختاماً أقول: لقد آن الأوان لتنمية تدفع بالإنسانية إلى الخير، وإلى القرن الحادي والعشرين، بآفاق رحبة ونوايا صادقة وأهداف نبيلة وغايات شريفة وقواعد مشتركة ومصالح متبادلة ومنافع عامة، ووفق أسس صحيحة ومبادئ راسخة وقيم فاضلة، وبروتوكولات عمل واضحة دون تمويه أو كذب أو استغلال أو استعمار أو عولمة!!.

العولمة صماء عمياء

إنه لأمر مؤثر عن حق ما يقوله توماس فريدمان إن بؤساء الأرض يرغبون في الذهاب إلى عالم ديزني وليس إلى المتاريس، تستحق هذه العبارة مكاناً لها، لدى الأجيال القادمة، بجوار إعلان الملكة ماري أنطوانيت عام ١٧٨٩م الذي صرحت به عندما علمت أن الناس تثور في باريس مطالبة بالخبز، قالت: فليأكلوا الكعك!!.

إن قراءة فاحصة لتقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٩م و٢٠٠٠م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية تؤكد أن ١,٥ بليون نسمة أو ربع البشرية يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

وربما لن يزعجهم الذهاب إلى والت ديزني، ولكنهم سيفضّلون أولاً وقبل كل شيء الحصول على طعام جيد ومسكن لائق وملابس مناسبة وتعليم أفضل، فضلاً عن الحصول على وظيفة.

إن ملايين الناس في جميع أنحاء العالم مستعدون من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية أن يشيّدوا المتاريس ويلجأوا للعنف دون أدنى شك.

إذن، لماذا لا يجري تخصيص جزء ضئيل جداً من ثروة العالم من أجل تُعساء الأرض؟!.

إذ لو خصّصنا ١٪ فقط من هذه الثروة لمدة عشرين (٢٠) سنة لتنمية البشر التعساء، فمن الممكن أن يختفي البؤس الشديد وتختفي معه مخاطر العنف المستوطن.

بَيْدَ أن العولمة صماء وعمياء إزاء تلك الاعتبارات، وبالعكس، فهي

تزيد من سوء الاختلافات والانقسامات وتعمل على استقطاب المجتمعات.

في عام ١٩٦٠م، قبل العولمة المعاصرة، كان أكثر من ٢٠٪ من سكان الكوكب ثراء أغنى ثلاثين مرة من أفقر من ٢٠٪، وفي عام ١٩٩٧م وفي ظل قمة العولمة كان الأكثر ثراء أغنى ٧٤ مرة من أفقر الفقراء في العالم!! وتتنامى هذه الفجوة كل يوم.

واليوم، إذا جمعنا الناتج الوطني الإجمالي لجميع البلدان المتخلفة في العالم، بسكانها البالغ عددهم أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة، فلن يعادل ناتج الجمع مجموع ثروة أغنى ثلاثة أفراد في العالم.

صحيح، أن للعولمة جوانب إيجابية إلى جانب آثارها السلبية، ولكن كيف يمكننا التغاضي عن حقيقة انخفاض دخل الفرد في أكثر من ٨٠ بلداً أو في نصف دول العالم تقريباً، خلال أعوام العولمة الخمسة عشر؟!. أم أنه منذ سقوط الشيوعية، عندما رتب الغرب افتراضياً علاجاً اقتصادياً عبقرياً للاتحاد السوفيتي السابق، مطاعم ماكدونالدز جيدة، وقع أكثر من ١٥٠ مليون نسمة من سكان الاتحاد السوفيتي السابق من مجموع السكان الذي يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة تقريباً، في شباك الفقر؟!!.

للحقيقة، فإن العولمة تمثّل عرضاً من أعراض نهاية الدورة. ليس نهاية العصر الصناعي فحسب، مع وجود التقنية الجديدة اليوم، وليس نهاية الثورة الرأسمالية الأولى فحسب مع الثورة المالية، ولكنها أيضاً نهاية الدورة الفكرية الدورة التي كان العقل يقودها، كما عرّفها فلاسفة القرن ١٨م.

لقد ولّد العقل السياسة الحديثة، كما زعموا، وأشعل شرارة الثورتين

الأمريكية والفرنسية. ولكن هذا العقل المشيّد: الدولة، المجتمع، الصناعة، القومية، الاشتراكية، قد تغيّر تغيّراً عميقاً، ويمكن القول، من زاوية الفلسفة، أن هذا التحول يمسك بناصية الدلالة الضخمة للعولمة.

يقول ايجانسيو رامونيه: لقد عرفت البشرية منذ العصور القديمة، مبدأين تنظيميين عظيمين: الآلهة ثم العقل، وقد أصبح السوق يخلفهما.

إن انتصار السوق وتوسع العولمة قد يؤدي إلى حدوث مكاشفة حتمية بين الرأسمالية والديمقراطية، بحيث تقود الرأسمالية بلا هوادة إلى تركز الثورة والقوة الاقتصادية في أيدي مجموعة صغيرة. وهو ما يقود بدوره إلى التساؤل الأساسي التالي: كم ستستغرق عملية إعادة التوزيع من وقت كي تجعل هيمنة الأقلية الغنية مقبولة لدى غالبية سكان العالم؟.

وتكمن المشكلة في أن السوق يعجز عن الاستجابة. والعولمة تدمّر دولة الرفاه في جميع أنحاء العالم.

إذن: ما الذي يمكننا القيام به؟!. أظن أن الإجابة النموذجية عند دعاة العولمة: أعطوا الناس ساندويتشات الهمبرجر وأرسلوهم إلى عالم ديزني!!!، حتى نمنع نصف البشرية من التمرد واختيار العنف؟!!!.

خطـر العولمـة

جاء في تقرير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية «حالات فوضى» العبارة التالية: لا تبرز آثار الاستقطاب للعولمة في أي مكان قدر بروزها في مجال الصحة.

إنّ التقدم العلمي والتقني، وتزايد الدخول وتطور التعليم والاتصالات وتوفير بعض الخدمات العامة، قد وفّر حياة إنسانية كريمة، لم يكن من الممكن تصورها قبل ثلاثين عاماً.

لكننا ونحن في مطلع سنة ٢٠٠١م، يبدو أن الخطر على الصحة العامة يتصاعد. إذ على المستوى الوطني تنخفض قدرة الكثير من الحكومات على توفير خدمات صحية فعّالة.

أما على المستوى الوطني والعالمي على حد سواء فهناك انتشار سريع لأمراض جديدة أو سلالات من الأمراض وانبعاث لأمراض قديمة، كان يعتقد أنه أمكن السيطرة عليها.

ويشكّل تعاقب ظهور الأوبئة إشارة شديدة الخطورة إلى حالة عالمنا الحاضرة، لا من حيث أشكال المعاناة الإنسانية، فحسب، بل من حيث التطور بصورة عامة. فهي تنطوي على انهيار الضوابط الاجتماعية (النظافة الصحية، والتغذية، ومقاومة العدوى، وبرامج الوقاية الصحية، والسكن) التي اعتادت منع مثل تلك الأمراض في المجتمع البشري.

وتشكّل العولمة تهديداً للصحة العامة من عدة جوانب، فمن نحو يمكن أن تؤثر التوترات الاقتصادية، وفقدان الوظائف، وخفض الأجور وتدني مستويات السلامة، وسهولة الحصول على منتجات تدمّر الصحة، يمكن أن يؤثر ذلك كله على الصحة البدنية والعقلية عند الكثيرين.

ومن نحوٍ آخر، فإنّ عمليات التمدن والهجرة وتزايد انهماك الناس في نشاطات غير منتجة يؤثر سلباً على صحة أفراد المجتمع. إذ يتمثل جوهر الصحة العامة في القدرة على قياس ومراقبة الاتجاهات والوقاية من المرض وكبح انتشاره وتوفير المستلزمات المادية للصحة (السكن، الماء، الصرف الصحي)، والتغذية السوّية للأطفال.

ومن نحوٍ ثالث، ففي الاقتصاد العالمي، لم ترتفع أسعار بعض المنتجات الطبية والخدمات الطبية بفعل الخصخصة فحسب، بل أن نوعية العلاج المقدم قد تدهورت أيضاً. إنّ تراخي قيود التجارة والسوق قد سهّل إغراق المجتمعات بالأدوية غير الآمنة والمنتهية الصلاحية.

وأخيراً، فقد تأثرت الصحة العامة بحقيقة أن الكثير من العائلات والمجتمعات المحلية لم تعد قادرة على توفير نوع الرعاية الضرورية للوقاية من المرض والمساعدة على الشفاء منه. حيث أن الشبكات الرئيسة في الإعالة الاجتماعية قد ضعفت ولا تستطيع القيام بأدوارها على أكمل وجه.

وبَعْدَ، فهل آن الأوان لئن نحذر من خطر العولمة على الصحة؟!، خاصة وأن عصر العولمة قد ظهرت معالمه وانكشفت خصائصه وتعالت أصوات مؤيديها.

فالحذر الحذر، إن صحتنا في خطر!!.

مـأزق العـولـمـة

حفّارو قبور!! إنهم كذلك يسيطرون على العالم من دون أن يردعهم رادع، فيعيدوننا إلى زمن الاستعمار متحكّمين بالدول الفقيرة الآخذة بالتقهقر.

إنّ النظام العالمي الذي خلّفه الاستعمار المتحكم بفضله خمس سكان الأرض بـ أربعة أخماس من مواردها، يؤدي كل سنة إلى وفاة ٦٠ مليون كائن بشري من المجاعة أو سوء التغذية.

وللأسف، فإن هذا النظام يكلّف الجنوب دولاً وشعوباً بما يشبه مأساة هيروشيما كل يوم.

هيروشيما!! هل يحقّ لنا تشبيه العالم الثالث بها؟! بالطبع. فكما عانت هيروشيما من لامبالاة الغرب وكانت حقلاً لتجاربه، يدفع العالم الثالث اليوم ثمن نمو هذا الغرب وتطوّره.

يقول روجيه جارودي في كتابه «نداء جديد إلى الأحياء»: لقد أدّت خمسة قرون من الاستعمار إلى نهب ثروات ثلاث قارات، وإلى تدمير اقتصادها، وكذلك إلى المبادلات غير المتكافئة وإلى الديون.

وفي هذا العصر، ناب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمات أخرى عن هذا الاستعمار، واستمرت هذه المؤسسات والمنظمات في فرض قوانين السوق الغربية على العالم الثالث. إنّ هذا اختلال يقوم على الرعب والتحدي والقهر.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت سفينة الأرض التي نركبها جميعاً، وبعد أكثر من خمسة قرون من السيادة الغربية، مهدّدة اليوم بالغرق، إذا ما بقي

الوضع على هذه الحال واستمر الاتجاه إلى ذلك الغرب.

كتب مالرو -ذات مرة- قائلاً: إنّ حضارتنا هي الحضارة الوحيدة في التاريخ التي تجيب على سؤال: ما معنى حياتنا؟!، بـ «لا أعرف».

يقول جارودي في كتابه السابق: يضني قلقٌ عظيم في نهاية قرننا هذا، ملايين الرجال والنساء. وليس هذا القلق سوى وليد البطالة والشقاء وانعدام الأمن والعنف. ويعزّزه شعورنا بأن حياة كلٍ منا الخاصة وتاريخنا المشترك قد فقدا معنيهما. فيكتب الشبّان على قمصانهم «ليس من مستقبل»!!.

ثم، أليس العالم مهدّداً بدخول زمن الانحطاط بسبب سيادة العولمة وتوحيد السوق؟!.

إن الانحطاط على مستوى الفرد هو امطواء الفرد الأناني على ذاته، ورفض مسؤوليته تجاه الآخرين وهو على مستوى الجماعة، رغبة السيطرة. فعبادة السوق وملكية المال المطلقة يؤديان بمجتمعاتنا إلى الانحطاط فالموت.

وقد أصبح الإعلام سوقاً ضخماً أوسع من سوق الصناعة والمال في ما يسميه الآن كوتا بـ «الرأسمالية الوساطية». وقد سمح تخصيص مجموعة المحطات الإذاعية أو التلفزيونية بجعل «الحدث» سلعة، وتكييفه وفقاً لذوق الزبون. وقد أصبح الإعلام داعماً للدعاية التي تتحكّم بتمويل البرامج واختيار المقدّمين.

فالتلفزيون يتغلّب على المدرسة، لأنه يعفي الأفراد من جهد التعليم. وتمهّد متعة مرور الصور الانتقال من الطفولة المتلفزة إلى الشيخوخة السياحية. وكما كتب مارك فومارولي التلفزيون سياحة ثابتة، والسياحة تلفزيون متحرّك.

وللآسف، فلم يقضِ التلفزيون على المدرسة فحسب، بل قضى أيضاً على السياسة. فمن جهة الطلب، ليس شيء أسهل من حكم شعب أميّ. ومن جهة العرض، ليس من وظيفة في السلطة، الأعمال أو الفنون من دون مسحة التلفزيون. إنه المجتمع الذي يحكمه السوق. فمظهر المرشح أهم من مشاريعه أو أقواله.

ومن ثم، يمكن القول أن الثقافات الأوروبية تتجه نحو الطابع الأمريكي في الميادين كلها ولأسباب السيادة الاقتصادية. حيث لا تستطيع أسواق أوروبا بالتلفازية المنافسة.

ويبقى المثال الأوضح مثال التلفزيون، الذي يطلق المشاهير والتوابع بصناعة أمريكية.

إنّ مشاكلنا الأساسية: الفقر والمجاعة والتلوث البيئي والبطالة والهجرة والعنف والمخدرات والانحراف والحرب، ناتجة عن مشكلة رئيسية هي تمزيق العالم ما بعد الاستعمار.

ويكمن مفتاح علاج مشاكلنا الاقتصادية في تغييراً جذرياً، وبتغيير نموذج النمو الغربي تغييراً جذرياً.

وهكذا تتاح لدول العالم الثالث إمكانية إحداث أنماط تطوّر داخلي، لا تخضع للنماذج المفروضة من صندوق النقد الدولي، المسبّبة للديون والتبعية والبؤس.

وختاماً أقول: ينبغي ألاّ يُنظر إلى العالم الثالث باعتباره مصباً لفائض إنتاج العالم الغني الذي ينتج بهدف الهدر والتسلح. بل ينبغي تحويل صناعات العالم الغربي وتغيير نمو عيشنا لتلبية حاجات العالم الثالث الأساسية.

وهكذا يخرج العالم الثالث من المأزق؟!.

العولمة
«تقرير عالمي»

يعالج هذا التقرير، الصادر عن معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية UNRISD، يعالج المشكلات الرئيسة المعاصرة في ضوء التغيّرات المذهلة التي حدثت في السياسات العالمية واقتصاديات الدول في السنوات الأخيرة. ومع أنه تم بحث هذه التغيرات بصورة وافية في وسائل الإعلام والإصدارات العلمية، فإن المحاولات التي جرى القيام بها لتحليل تأثيرات تلك التغيرات في المجال الاجتماعي بشكل شامل كانت محاولات قليلة.

ولن يستكشف التقرير موضوع البحث قضايا الفقر والبطالة وعدم المساواة والجريمة والمخدرات فحسب، بل يتطرق إلى موضوعات أخرى مثل أزمة الهويّة، والنزاعات العنيفة وتديّني التضامن الاجتماعي وتراجع المسؤولية.

وقد أُعدّ التقرير لجمهور واسع من القرّاء والمطّلعين، والمأمول أن يقرأه أفراد ينتسبون إلى منظمات عديدة، ويعملون في شتى دروب الحياة ممن يهتمون بالحصول على فهم أفضل لمشكلات العالم الاجتماعية الكبرى.

ويشكّل هذا التقرير جزءاً من البرنامج الطموح للمعهد UNRISD لإسناد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وقد تمّ تخطيط الأنشطة في ذلك البرنامج بهدف تشجيع التفكير في القضايا الاجتماعية الكبرى.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: «عصر العالمية» يلقي نظرة على مدى العولمة كيف حصلت والشكل الذي اتخذته، ويعالج

التغييرات الآنيّة التي هزّت العالم خلال العقدين الأخيرين، فيما يبيّن القسم الثاني وعنوانه «البحث عن هويّة» كيف استجاب الناس، كأفراد وجماعات للظروف الجديدة، ويستكشف مضامين هذه التغييرات الآنية وأثرها على بعض المشكلات الاجتماعية مثل: الجريمة والمخدرات والصراعات العرقية وإعادة بناء المجتمعات التي مزّقتها الحرب، أما القسم الثالث: «تحمّل المسؤولية العالمية» فيناقش الأدوار المتغيّرة ومسؤولية المؤسسات، كما يلقي ضوءاً على احتمالات حدوث استجابة اجتماعية عالمية للمشكلات العالمية، ويعالج أثر القوى الكبرى التي تفعل فعلها في تشكيل المجتمعات المعاصرة وفق مؤسسات متنوعة.

كذلك يلقي التقرير ضوءاً على الإخفاقات الجسيمة للسياسات التي تعالج للأعراض أكثر مما تعالج الأسباب، بل إنها تُغْفل النتائج المباشرة في السياسة.

لقد غيّبت خطوات التغيير المتسارعة قدراً من إدراك المجتمع الدولين فرأس المال والسلع والناس، كل ذلك يتحرك بقدر كبير من السرعة والتعقيد حتى بات عسيراً على المرء أن يتنبأ بما سوف يحصل لأبعد من بضع سنوات.

فإذا كان ثمة وقت لإعادة التفكير في تنمية اجتماعية، فقد حان.

عالميـــة الاقتصـاد

«الزحف الذي لا يقاوم لاقتصـاد العـالم» كـان فـي وسـع أيـة صحيفـة يومية، في نهايـة ١٩٨٩م، أن تضـع هـذا العنـوان لمقالـة تعلّـق فيهـا علـى أحداث عام شاهد، حسبما لاح على الأقل، بلدان أوربة الشرقية «تتخلّى مع رفضها للشيوعية عن التسيير المركزي لاقتصادها كي تتوجّه باتجـاه اقتصـاد السوق.

هذه النفحة التفاؤلية أثيرت بطبيعة الحـال بعـد ٧٠ عامـاً مـن الانعـزال لمنطقة كاملة من الاقتصاد العالمي، كانت فيها حينئذٍ محتجـزة وراء السـتار الحديدي.

والقول الحق، هل كان المقصود شيئاً جديداً أو ببسـاطة نظريـة وتغيـب دورياً؟ لقد طُرح مفهوم «نظام اقتصادي عـالمي» فـي سـنوات السـبعينات، وما زال الأمل يحدو عدداً أكبر بوجود نظام اقتصادي عالمي جديد عادل.

إن النفط والمخدرات عاملان مهمـان فـي عالميـة الاقتصـاد، إذ يحتـل اقتصاد البترول مكاناً مفصّلاً في الاندماج الاقتصادي للعـالم بواسـطة دورة الدولار -النفطي.

كما أن دور المخدرات في العالم الثالث فائق الأهميـة، إذا أن الأمـوال المتحررة العابرة للحدود، تسهم بواسطة دوائـر مختلفـة فـي تطويـر تـداول رؤوس الأموال على المستوى العالمي.

يقول إيف لولان في كتابه «بلقنة العالم»: إن كانت المخـدرات عنصـراً من عنـاصر عالميـة التبـادل، فالحكومـات تتخـذ حاليـاً إجـراءات صارمـة للتصدي لهذه الآفة.

إن حقيقـة مفهـوم العالميـة، كمـا هـي الحـال علـى الـدوام تابع

للأيديولوجية. إنه يعتمد على يقين أن فكرة الأفضل الاقتصادي مرصودة لتفرض نفسها، عاجلاً أو آجلاً بطريقة ذات اتجاه واحد على العالم بأسره.

هذه الفلسفة الوضعية الجديدة أو إن فضّلنا، هذا الحكم المسبق السقراطي يهمل المحتوى غير العقلاني في الطبيعة البشرية: أهواء الإنسان، رغباته، مخاوفه.

يبدو العالم إذن متّجهاً، على الأصح، نحو الانطواء داخل مناطق نفوذ، تسمح بالحفاظ على نوع من الترابط المنطقي داخل الأنظمة وإجراء التحكيم الصعب بين الأفضلية الاقتصادية والأمن الجماعي.

يمكننا إذن، على ضوء هذه الاعتبارات أن نحاول تحديد مناطق تجزئة الكوكب الأرضي الاقتصادي حول أقطاب كبرى متمتّعة بامتيازات.

وليس هذا معناه، بطبيعة الحال، أن المبادلات بين منطقة وأخرى ستكون مجمّدة، لكن يوجد احتمال وخلافاً لهذا المفهوم عن الاقتصاد والعالمي أن يتحرك العالم في السنوات القادمة نحو تجزئة الاقتصاد العالمي إلى مناطق كبرى.

إن التحرك نحو العالمية يتطابق مع تحرك خاص في تاريخ الإنسان، وليس مع مسيرة في اتجاه واحد.

إن الصلات بين الثقافة الاقتصادية والثقافة السياسية متينة جداً، كي يمكن تجاوزها بيسر باسم الأفضلية الاقتصادية.

ومن ثم، فمنذ عدة سنوات لم تكفّ أطروحة عالمية الاقتصاد عن التوغّل تدريجياً في الأذهان.

إن الاقتصاد العالمي في طريقه للاندماج في مناطق اقتصادية جديدة. وهكذا سيصبح (اقتصاد - عالم) مؤسساً على تكاملات طبيعية، وينشئ صلات متعددة من التضامن والارتباط المتبادل بين الأسواق العالمية.

خاتمة

آراء اقتصادية

يقول جيمس جلاسمان: اعتقد أن التوقعات المتعلقة بالاقتصاد وتوجهاته عادة ما تكون خاطئة، فالاقتصاد شديد التعقيد، ولذلك فإنني أعتقد أن هناك العديد من العلامات التي تبشر وتشير إلى وجود حالة بطء وفتور في الاقتصاد، وتوقعي أن هذا الأمر سوف يستمر.

إن توقعاتي بالنسبة لاحتمال حدوث الركود تصل إلى ٥٠٪ خلال السنوات القليلة المقبلة.

ويقول ديفيد هيل: سنشهد في الأعوام المقبلة اقتصاداً من طبقتين، وستواجه ركوداً في أغلب دول السوق الناشئة.

وأعتقد أننا سنواجه عجزاً تجارياً يزيد عما عليه الحال الآن.

ويمكن القول بوجود ثلاثة ردود أفعال على مستوى السياسة. الأول شهدناه بالفعل: انخفاض معدلات الفائدة. ويتمثل الثاني في تقوية وضع رأس المال بالنسبة لصندوق النقد الدولي، أما الثالث فيرتبط بتغيير بنية النظام المالي العالمي.

ويقول مايكل ماندل: إنها مع الأسف قصة تحمل أنباء جيدة / أنباء سيئة. فقوي التغير التقني سوف تنتج على المدى البعيدن نمواً كبيراً، وخاصة في البلدان النامية.

والأزمة المالية الحالية ليست سوى جزء من ذلك. ولا أستطيع القول ما إذا كانت هذه الأزمة الراهنة سوف تتحول إلى حالة من الركود. لقد حدث الكساد الكبير خلال فترة لا تصدق من التغير التقني، دخول الكهرباء والسيارات والمذياع والسينما، وفي وسط ذلك كله شهدنا الإنهيار الكبير.

أعتقد أننا نتحرك نحو فترة من نوع مشابه، حيث سنشهد أزمات مالية واقتصادية عديدة، ونمو عال ومخاطر كبيرة.

ويقول ألان ملتزر: لا يزال من المبكر أن نصل إلى نتيجة مفادها أن العالم يتجه نحو الركود.

إن إنتاج السلع المحلية هو الذي يتباطأ، ذلك أن الكثير من السلع يأتي من بلدان عبر البحار، وهذا أمر لا يثير الكثير من القلق طالما نستمر في الحفاظ على تلك الدرجة العالية من التوظيف والنمو المالي السريع.

وأغلب الصياح، يأتي من دول ستريت ويتعلق الأمر إلى حد كبير بعدم رضا المتعاملين في السندات والمصرفيين في مجال الاستثمار أينما يقل معدل الفائدة في حافظة الأوراق المالية التي لديهم عن معدل الفائدة على السندات التي يبيعونها.

ويقول روبرت صامويلسون: إن الطلب المحلي آخذ في الضعف، ومزيد من هذا الطلب يتم ضخّه نحو القطاع الأجنبي من خلال تعاظم الواردات، هذا في حين يضعف الطلب على الصادرات.

ولا يتطلب الأمر من الناس أن يصابوا فجأة بحالة بارانويا تشاؤمية بشأن ضعف الاقتصاد، بل كل ما عليهم أن يفعلوه هو أن يصبحوا أكثر حرصاً وسيحدث هبوط في الإنفاق وسيجري استنزاف المزيد من نحو الخارج.

إن هناك شيئاً يجري في الاقتصاد العالمي باعتباره كلاً عضوياً لا ندركه بالفعل وتصاب بالدهشة على الدوام. وهناك سؤال حقيقي بما إذا كان الاقتصاد العالمي هو مجرد مجموعة من الاقتصادات الفردية!!

ويقول موراي وايدنبام: أعتقد أن الاقتصاد الدولي يمرّ بمرحلة خطيرة الآن، وأنا آخذ الأمر مأخذاً جدّياً ذلك لأنني كلما نظرت إلى الكوكب أرى

ركوداً عميقاً، إن لم يكن كساداً.

إذن، نحن مواجهون بوضع عالمي تشير فيه جميع منحنيات النمو إلى أسفل.

بل إن هناك أنماط من التبعات الناتجة عن محنة الاقتصادية، وهذا يدعو إلى حدوث تغيرات في السياسة.

ويقول مارينا ويتمان: هل سنشهد ركوداً على النطاق العالمي؟ هناك في الواقع حوالي ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي يعاني حالياً من الركود. ومعظم الدول الآسيوية سوف تشهد معدلات نمو سلبية.

ومع كل، فإن حدسي يتوقع أن المدة الزمنية التي سيستغرقونها للخروج من ذلك ستكون طويلة.

كل هذا، لا يعني في وجهة نظري -أن الركود العالمي لا مفر منه، وبالفعل، منظراً لتفاؤلي، فإنني أعتقد أن هناك فرصة أفضل من ٥٠٪ بشأن إمكانية تجنّبه. ولكن ذلك سوف يتطلب قيادة اقتصادية فعّالة ومتعاونة، ولكن الخطر الجدي يكمن في أن ذلك لن يكون وشيكاً.

مما سبق، فإن مستقبل الاقتصاد العالمي في الواقع حالياً يواجه ركوداً في أغلب الدول، كما يمرّ الاقتصاد الدولي بمرحلة خطيرة الآن، بل أنه يعاني من حوالي ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي حالياً من الركود أو حالة كساد.

وهذا يؤكّد أن الاقتصاد العالمي في ظل الألفية الجديدة يتجه نحو الركود، وهذا مؤشر خطير؟!!.

وللقارئ رأيه

لقد ذكر الجاحظ: «إنه من السهل حتى للمصنف أن يسود عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله».

الجاحظ، «الحيوان» (١/ ٣٨)

ولله در الإمام ابن قيم الجوزية حيث قال: «فلك أيها القارئ صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية، «مفتاح دار السعادة» (ص٥١)

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية

د. زيد بن محمد الرماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨ - السعودية

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- فخّ العولمة -هانس بيترمارتين وآخر.

٢- عالم واحد جاهز أم غير جاهز -وليم جريدر.

٣- قراءة في أزمة دول النمور -سمير صارم.

٤- العولمة والتنمية العربية -جلال أمين.

٥- نهاية التاريخ -فرانسيس فوكاياما.

٦- صراع الحضارات -هننجتون.

٧- صعود وهبوط الامبراطوريات -بول كندي.

٨- الموجة الثالثة -آلن توفلر.

٩- ظاهرة العولمة -محي محمد مسعد.

١٠- العولمة والجنوب -كرولين طوماس.

١١- العولمة: النظرية والممارسة -الينور كوفمن.

١٢- الرعب الاقتصادي -فيفيان فورستر.

١٣- العولمة السعيدة -آلان منك.

١٤- المسألة الحضارية -زكي الميلاد.

١٥- ما هي العولمة -صادق جلال العظم.

١٦- العولمة والهوية الثقافية -محمد عابد الجابري.

١٧- أصل العولمة وفصلها -جورج طرابيشي.

١٨- الكذبات العشر للعولمة -بوكسبرغر.

١٩- بلقنة العالم -إيف لولان.

٢٠- تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمــة	٥
ظاهرة العولمة	٩
عقد العولمة	١٤
سمات العولمة	١٩
ثقافة العولمة	٢٣
دلالات العولمة	٢٧
التبشير بالعولمة	٣١
العولمة بين المؤيدين والمعارضين	٣٥
حوارات العولمة	٤٠
جدل العولمة	٤٤
تداعيات العولمة	٤٨
أكاذيب العولمة	٥٣
العولمة صماء عمياء	٥٨
خطر العولمة	٦١
مأزق العولمة	٦٣
العولمة تقرير عالمي	٦٦

عالمية الاقتصاد ٦٨

خاتمة ٧٠

ثبت بأهم المصادر والمراجع ٧٤

الفهرس ٧٥

كندة للتنضيد والإخراج الفني
الأردن-عمان/تلفاكس٤٧٨٠٩١٧ ـ ص.ب٥٢٠٢١٧
E-mail:Raeds@nets.com.jo